البلد

مكافحة التجارة غير المشروعة: لتحديث القوانين وتسريع الأحكام

خلال الحلقة الختامية من المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا على اعتبار 28 آذار "يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، بـ"السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع". وشددوا على ضرورة "الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختلفة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، مؤكدين وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل.

متحدثون

ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيرا ماليا كبيرا على مؤسسة مهمة تؤمن دخلا كبيرا للخزينة اللبنانية"، مشيرا إلى أن "هذه الآفة تسير يدا بيد مع الفساد". وقال: "قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية".

بدوره، شدد بارود على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها". وقال: "المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي".

أما مدير المالية العام فأوضح أن "التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وتحدث الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظا أنه "يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيرا سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يحقق منافع فئة فاسدة".

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

«مُؤتمر مُكافحة التجارة غير المشروعة» أوصى بتحديث القوانين وتسريع الأحكام وتشديدها

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيسايد فرونت» – بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى «وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب». واتفقوا على اعتبار ٢٨ آذار «يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة».

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، بـ«السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية. وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية». ودعوا إلى «ربط الدائرة ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع».

وشددوا على ضرورة «الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم. وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختلفة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة». مؤكدين وجوب «تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية».

ودعوا إلى «التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب».

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على «السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان «مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب». وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.

ولاحظ جابر أن للتهريب «تأثيرا ماليا كبيرا على مؤسسة مهمة تؤمن دخلا كبيرا للخزينة اللبنانية»، مشيرا إلى أن «هذه الآفة تسير يدا بيد مع الفساد». وقال: «قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية».

بدوره، شدد بارود على «خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها». وقال: «المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي».

وأوضح أن «التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام». لافتا الى أن «العدد الكبير من المعابر غير الشرعية ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة». وأكد أن «القوة الحدودية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعية التي يجري معظم التهريب عبرها». مشيرا إلى أن «هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة»، مشددا على أن «معظم المهربين يتمتعون بحمايات مختلفة».

أما مدير المالية العام فأوضح أن «التهريب يحرم الخزينة من ربع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، والى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي».

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب.

وتحدث الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظا أنه «يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيرا سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية».

«مُؤتمر مُكافحة التجارة غير المشروعة» أوصى بتحديث القوانين وتسريع الأحكام وتشديدها

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع «سيسايد فرونت» - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى «وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب»، واتفقوا على اعتبار 28 آذار «يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة».
وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب«السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام

القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية». ودعوا إلى «ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع».
وشددوا على ضرورة «الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة»، مؤكدين وجوب «تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية».
ودعوا إلى «التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب».
وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على «السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».
وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان «مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب»، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.
ولاحظ جابر أن للتهريب «تأثيرا ماليا كبيرا على مؤسسة مهمة تؤمن دخلا كبيرا للخزينة اللبنانية»، مشيرا إلى أن «هذه الآفة تسير يدا بيد مع الفساد». وقال: «قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية».
بدوره، شدد بارود على «خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها». وقال: «المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي».
وأوضح أن «التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام»، لافتا الى أن «العدد الكبير من المعابر غير الشرعية ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة». وأكد أن «القوة الحدودية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعية التي يجري معظم التهريب عبرها»، مشيرا إلى أن «هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة»، مشددا على أن «معظم المهربين يتمتعون بحمايات مختلفة».
أما مدير المالية العام فأوضح أن «التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي».
وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب.
وتحدث الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظا أنه «يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيرا سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

http://www.addiyar.com/article/1512580-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B5%D9%89%D8%A8%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%B4%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%87%D8%A7

الأنوار
Al Anwar

مؤتمر مكافحة التجارة

غير المشروعة اوصى بتحديث القوانين

اعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع سيسايد فرونت - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، واتفقوا على اعتبار ٢٨ آذار يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية. ودعوا إلى ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع.

وشددوا على ضرورة الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم. وعلى اهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختلفة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة. مؤكدين وجوب تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية.

ودعوا الى التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب.

اريكسون تطلق العنان لمنظومة تقنيات انترنت الاشياء

اطلقت اريكسون (المسجلة في ناسداك إريك) سوق مسرع تقنيات إنترنت الأشياء للمساهمة في تلبية الحاجة إلى التعاون داخل المنظومة الرقمية المتكاملة وتقديم المنفعة للمطورين ومزودي الخدمات على حد سواء.

ويمثل هذا الإطلاق بالنسبة لمزودي الخدمة، الحل المثالي للعثور على تطبيقات تقنيات إنترنت الأشياء من المنظومة العالمية المتكاملة لتزويد العملاء من المؤسسات بالخدمات اللازمة وتوفير الوقت المثالي لتسويق العروض الجديدة لعملائهم من المؤسسات.

كما يعتبر هذا الأمر بالنسبة لمطوري التطبيقات وشركائهم بمثابة النافذة التي تضمن الوصول إلى المنظومة المتكاملة لإنترنت الأشياء، بهدف التواصل مع مزودي الخدمات عبر منصة واحدة وعرض واجهات برمجة التطبيقات للاتصالات الخلوية على الصعيد العالمي كما يتضمن أيضا القدرة على التسويق والدفع لتسهيل تحصيل المستحقات وتسهيل أعمال الفوترة عبر المنظومة المتكاملة.

وتعليقا على ذلك قال كاري ماكجليفراي، نائب رئيس المجموعة لإنترنت الأشياء والاتصالات المتنقلة في ماركيت إنتليجانس فيرم IDC، ان مزودي خدمات الاتصالات يتسابقون على نطاق واسع للتميز والريادة في سوق تقنيات إنترنت الأشياء الذي يشهد نشاطا سريعا ومتزايدا ومن الضروري أن يتوفر لدى مزودي الخدمة منظومة متكاملة قوية ومطورة لتمكنهم من المنافسة. وبالنسبة للمطورين الذين يعملون عبر شبكات ومنصات متعددة لمزودي الخدمة، تتم مواجهة التحديات الكامنة في التجزئة باستخدام واجهات برمجة التطبيقات المتطابقة مع المعايير العالمية والمتوافقة مع شبكات الاتصالات المتنقلة.

أما جيف تراهن، رئيس قسم تقنيات إنترنت الأشياء في اريكسون قال: ان إطلاق سوق مسرعات تقنيات إنترنت الأشياء

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة اوصى بتحديث القوانين

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية الريجي في مجمع سيسايد فرونت - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، واتفقوا على اعتبار 28 آذار يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية. ودعوا إلى ربط الداتا ما بين الأجهزة

المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع.
وشددوا على ضرورة الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختلفة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، مؤكدين وجوب تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية.
ودعوا إلى التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب.
وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان.
وأكد المشاركون وجوب توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني، وزيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة.
وشددوا على أهمية تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال، وتدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب.
وطالبوا ب تمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعرا ونوعية، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة.
الجلسة الختامية
وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.
http://www.alanwar.com/article.php?categoryID=5&articleID=361200

الشرق
مستمرة في الصدور منذ ١٩٥٠
El Sharq Online
الإلكترونية
العدد
الشرق
الجمعة ٣٠ آذار ٢٠١٨ - السنة ٩١ رقم العدد 20626
12 اقتصاد ومال

المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة للتبغ يوصي بتحديث تشريعات مكافحة التهريب وضبط الحدود

اتفق المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في بيروت، على اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب.

وأوصوا النيابة العامة، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الاقتصاد، ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين ، «بالسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية

وصولاً الى العقوبات الجزائية»، و»بتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية».

وشدّدَ المشاركون على ضرورة «السرعة في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم».

ودعوا «لتأسيس قاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب».

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على «السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود خصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».

وطالبوا»بتمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعيةً، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة».

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، حملت عنوان «مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب»، وشارك فيها النائب ياسين جابر، ووزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود ومدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، والمديرة العام لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميّل.

ولاحظ جابر أن للتهريب «تأثيراً مالياً كبير على مؤسسة مهمة تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانيّة»، مشيراً إلى أن «هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد».

وشدد بارود، بدوره على «خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها». وقال: «المطلوب أن نحمي السلعة القانونيّة، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنّما من باب أنّ ثمة قوانين يجب أن تطبّق ولأنّ التهريب هو جرم جزائي».

أما مدير المالية العام آلان بيفاني فرأى أنّ التهريب «يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل رسوم جمركية، ورسوم استهلاك، وضريبة على القيمة المضافة»، ويؤدي إلى «انخفاض سعر صرف العملة المحلية».

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطاول المستهلك، لجهة «عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية».

وتحدث الجميّل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظاً أنه «يؤدّي إلى خلق طبقات مستفيدة تُشكّل مافيات تُسبّب تأثيراً سلبياً على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

وبعد جلسة الإفتتاح كانت قد عقدت جلسة تمهيدية عن الأطر والمعايير وأفضل الممارسات الدولية لمكافحة التهريب، أدارها الخبير في القوانين الدولية آلان يانوفيتش.

وتناول الخبير من مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتّحدة ديفيد إزاديفار موضوع الاتجار غير المشروع بالسجائر ومنتجات التبغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتحدث الخبير من جهاز الشرطة الأوروبي هوارد باغ عن أفضل الممارسات في مكافحة التهريب المعتمدة في الاتحاد الاوروبي.

أما الخبير في القوانين الدولية هوتر لورانس فقال إنّ المنتجات التبغيّة هي من بين أكثر المواد التي يتم الاتجار بها بطرق غير مشروعة، وتأتي مباشرة بعد المخدّرات.

ثم عقدت حلقة حوار عن تعزيز انفاذ القوانين والملاحقة القضائية وتطوير آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية، أدارها عضو لجنة إدارة «الريجي» المهندس مازن عبود، وشارك فيها النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، والمدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان، والمدير العام للجمارك بدري ضاهر، ورئيس مصلحة مكافحة التهريب في «الريجي» المهندس محمد ظاهر.

وشدّد اللواء عثمان على أن «الإقتصاد لا يمكن أن يكون سليماً إلاّ إذا تمت حمايته من مختلف الجوانب، لا سيّما من الناحية الأمنية، وهو ما يسمّى بالاستثمار في الأمن». وقال: «ثمة منتجاتٌ فكريةٌ ومعنويةٌ، وأخرى تجاريةٌ وغذائية، تحتّم علينا مكافحة الاتّجار غير المشروع بها، كالتهريب أو التقليد أو التزوير، لأنّ من شأن ذلك أن يضرّ بمصلحة المواطن وصحّته وسلامته كما أنّه يحرم خزينة الدّولة من عائداتٍ وضرائب غير محدودة».

أما القاضي ابراهيم، فشرح اختصاصات النيابة العامة المالية، ووصف التهريب بأنه «وجه من أوجه الفساد وهو يحرم الخزينة العامة من الأموال التي تذهب إلى جيوب المهرّبين والمنتفعين».

ولاحظ المدير العام للجمارك أن «تجارة التبغ غير المشروعة تهدّد الصحّة العامة للمواطنين وتؤدي إلى خسارة الدولة مبالغ طائلة».

بدوره اقترح ظاهر بعض الحلول لمكافحة التجارة غير المشروعة، ومنها «سرعة إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم».
http://www.elsharkonline.com/ViewArticle.aspx?ArtID=115053

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة يوصي بتحديث القوانين وتسريع الأحكام وتعزيز تعاون الأجهزة

اعتبر المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع «سيسايد فرونت»- بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى «وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب» واتفقوا «على اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعاً ملموساً على مدى السنوات الخمس المقبلة».

وأوصى المشاركون من النيابة العامة، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الاقتصاد، ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، بـ«السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية إلى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائية»، و«تفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية». ودعوا إلى «ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الإجراءات الجمركية وتقليص زمن الإفراج عن البضائع».

وشدّدَ المشاركون على ضرورة «السرعة في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم»، وعلى أهمية «تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووالقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة». ورأوا وجوب «تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية». ودعوا إلى «التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب».

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على «السعي مع الدول الشقيقة المجاورة إلى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني أسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».

ورأى المشاركون وجوب «توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة وأثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني»، و«زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة».

وشدّد المشاركون على أهمية «تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف إلى بناء قدراتهم، أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال»، و«تدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب».

وطالب المشاركون «بتمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعيةً، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة».

http://almustaqbal.com/article/2032019/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B2%D9%86%D8%B3/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D8%B5%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9

البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة يوصي
بتحديث القوانين والتشريعات وضبط الحدود لمكافحة التهريب

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة يوصي بتحديث القوانين والتشريعات وضبط الحدود لمكافحة التهريب

المتحدثون خلال الجلسة الختامية

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية الريجي في مجمع «سيسايد فرونت» – بيروت، أنّ المؤتمر يهدف إلى «وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب»، واتفقوا على اعتبار 28 آذار «يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعاً ملموساً على مدى السنوات الخمس المقبلة.«

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، بـ»السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية إلى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدّد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية.«

ودعوا إلى «ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع.«

وشدّدوا على ضرورة «الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة»، مؤكدين وجوب «تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية.«

ودعوا إلى «التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب.«

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على «السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان.«

وأكد المشاركون وجوب «توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني، وزيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة.«

وشدّدوا على أهمية «تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال، وتدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب.«

وطالبوا بـ»تمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعرا ونوعية، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة.«

الجلسة الختامية

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان «مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب»، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.

جابر

ولاحظ النائب ياسين جابر أنّ للتهريب «تأثيراً مالياً كبيراً على مؤسسة مهمة تؤمن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانية»، مشيراً إلى أنّ «هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد». وقال: «قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية.«

أضاف: «ثمة الكثير من القوانين التي أقرها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين.«

وإذ ذكر بأنّ المجلس «أقر عام 2015 قانوناً مهماً جداً هو قانون مكافحة تبييض الأموال يساعد فعلاً في مكافحة الفساد»، رأى أنّ هذا القانون «يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جداً في يد القضاء». وشدّد على وجوب أن يكون «ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات المعنية كلها لضبط الحدود ومكافحة التهريب»، مشيرا إلى أن هذا التهريب «لم يعد يحصل بكميات صغيرة إنما بشاحنات.«

وقال: «هذا الموضوع يجب أن يكون أولوية مطلقة، وأن يتحرك القضاء ويكون أكثر حزماً، إذ ثمة قانون فاعل جداً. إنّ القانون يضع مسؤولية الإبلاغ على عاتق القيمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدققي الحسابات وعلى الكتاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السرية المصرفية عن أي حساب مشكوك فيه. وإذا حاسبنا اليوم مسؤولا لأنه لا يطبق القانون أو لأنه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معينة.«

أضاف: «إننا عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم. ونأمل أن نستفيد من هذه الفرصة ونبدأ بمعالجة الأمور بجدية وبطريقة مختلفة عما فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد.«

بارود

بدوره، شدّد الوزير السابق زياد بارود على «خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها». وقال: «المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي.«

وأوضح أنّ «التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص

والقطاع العام»، لافتاً إلى أنّ «العدد الكبير من المعابر غير الشرعية ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة». وأكد أنّ «القوة الحدودية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعية التي يجري معظم التهريب عبرها»، مشيراً إلى أنّ «هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة»، مشدداً على أنّ «معظم المهربين يتمتعون بحمايات مختلفة.«

وقال: «إنّ الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود، والمعابر غير الشرعية وأحيانا الحمايات لبعض المهربين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب تشكل أهم المعوقات في هذا المجال.«

ورأى أنّ «عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدن جدا نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تاليا تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية.«

واقترح «استحداث ما يشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصة لتبادل المعلومات، توخيا لفاعلية أكبر في قمع التهريب»، مؤكدا ضرورة «تشديد العقوبة على التهريب لأن الجنحة لا تكفي وخصوصا في حال التكرار.«

بيفاني

أما المدير العام لوزارة المالية ألان بيفاني فأوضح أنّ «التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي.«

ولفت إلى أنّ «المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسسات التي تهرب، علماً أنّ هذه المؤسسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني.«

وتناول «مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفي ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة.«

عباس

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة «عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم إمكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر إلى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية.«

وعن تطوير الإجراءات المتخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنه «تمّ تشكيل لجنة بهدف تبسيط الإجراءات في المرفأ، وقد توصلت إلى تطوير آلية العمل على المعابر

الحدودية، فتم اعتماد إجراءات موحدة وموثقة، وتبسيط الإجراءات عبر إزالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافية عبر خفض إمكان التدخل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعلية بناء على تحليل المخاطر وحسن إدارة الموارد.«

وفي مسألة محاربة التقليد «تمّ التعاون مع جهات رسمية وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد، ولا سيما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية ـ لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الأسواق.«

الجميل

وتحدث رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظاً أنه «يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيراً سلبياً على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يحقق منافع فئة فاسدة.«

ورأى أنّ مكافحة التهريب «تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيداً من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل. وفي المحصلة فإنّ زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز والدين العام.«

وشدّد على ضرورة «ضبط المرافىء والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونياً والكشف على البضائع.« RFID
http://www.al-binaa.com/archives/article/186708

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة أوصى بتحديث القوانين

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت" - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا على اعتبار 28 آذار "يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب"السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشددوا على ضرورة "الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، مؤكدين وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأكد المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني، وزيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشددوا على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال، وتدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالبوا ب"تمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعرا ونوعية، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

الجلسة الختامية

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.

جابر

ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيرا ماليا كبيرا على مؤسسة مهمة تؤمن دخلا كبيرا للخزينة اللبنانية"، مشيرا إلى أن "هذه الآفة تسير يدا بيد مع الفساد". وقال: "قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية".

بارود

بدوره، شدد بارود على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها". وقال: "المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي".

وأوضح أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام"، لافتا الى أن "العدد الكبير من المعابر غير الشرعية ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة". وأكد أن "القوة الحدودية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعية التي يجري معظم التهريب عبرها"،

مشيرا إلى أن "هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة"، مشددا على أن "معظم المهربين يتمتعون بحمايات مختلفة".

وقال: "إن الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود، والمعابر غير الشرعية وأحيانا الحمايات لبعض المهربين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب تشكل أهم المعوقات في هذا المجال".

بيفاني

أما مدير المالية العام فأوضح أن "التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

ولفت إلى أن "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسسات التي تهرب، علما أن هذه المؤسسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول "مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفي ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

عباس

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وعن تطوير الاجراءات المتخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنه "تم تشكيل لجنة بهدف تبسيط الاجراءات في المرفأ، وقد توصلت الى تطوير آلية العمل على المعابر الحدودية، فتم اعتماد اجراءات موحدة وموثقة، وتبسيط الإجراءات عبر ازالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافية عبر خفض امكان التدخل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعلية بناء على تحليل المخاطر وحسن ادارة الموارد".

وفي مسألة محاربة التقليد "تم التعاون مع جهات رسمية وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد ولا سيما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية - لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الاسواق".

الجميل

وتحدث الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظا أنه "يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيرا سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يحقق منافع فئة فاسدة".

ورأى أن مكافحة التهريب "تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيدا من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل. وفي المحصلة فإن زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز والدين العام".

وشدد على ضرورة "ضبط المرافىء والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونيا والكشف على البضائع (RFID)".
/http://www.lebanon24.com/articles/1522333445948644500

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة أوصى بتحديث القوانين وتسريع الأحكام وتشديدها

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت" - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا على اعتبار 28 آذار "يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب"السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشددوا على ضرورة "الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، مؤكدين وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأكد المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني، وزيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشددوا على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال، وتدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالبوا ب"تمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعرا ونوعية، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.

ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيرا ماليا كبيرا على مؤسسة مهمة تؤمن دخلا كبيرا للخزينة اللبنانية"، مشيرا إلى أن "هذه الآفة تسير يدا بيد مع الفساد". وقال: "قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية".

أضاف: "ثمة الكثير من القوانين التي أقرها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".

وإذ ذكر بأن المجلس "أقر عام 2015 قانونا مهما جدا هو قانون مكافحة تبييض الأموال يساعد فعلا في مكافحة الفساد"، رأى أن هذا القانون "يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جدا في يد القضاء". وشدد على وجوب أن يكون "ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات المعنية كلها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيرا إلى أن هذا التهريب "لم يعد يحصل بكميات صغيرة إنما بشاحنات".

وقال: "هذا الموضوع يجب أن يكون أولوية مطلقة، وأن يتحرك القضاء ويكون أكثر حزما، إذ ثمة قانون فاعل جدا. ان القانون يضع مسؤولية الإبلاغ على عاتق القيمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدققي الحسابات وعلى الكتاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السرية المصرفية عن أي حساب مشكوك فيه. وإذا حاسبنا اليوم مسؤولا لأنه لا يطبق القانون أو لأنه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معينة".

أضاف: "إننا عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم. ونأمل أن نستفيد من هذه الفرصة ونبدأ بمعالجة الأمور بجدية وبطريقة مختلفة عما فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد".

بدوره، شدد بارود على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها". وقال: "المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي".

وأوضح أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام"، لافتا الى أن "العدد الكبير من المعابر غير الشرعية ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة". وأكد أن "القوة الحدودية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعية التي يجري معظم التهريب عبرها"، مشيرا إلى أن "هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة"، مشددا على أن "معظم المهربين يتمتعون بحمايات مختلفة".

وقال: "إن الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود، والمعابر غير الشرعية وأحيانا الحمايات لبعض المهربين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب تشكل أهم المعوقات في هذا المجال".

ورأى أن "عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدن جدا نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تاليا تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية".

واقترح "استحداث ما يشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصة لتبادل المعلومات، توخيا لفاعلية أكبر في قمع التهريب"، مؤكدا ضرورة "تشديد العقوبة على التهريب لأن الجنحة لا تكفي وخصوصا في حال التكرار".

أما مدير المالية العام فأوضح أن "التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

ولفت إلى أن "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسسات التي تهرب، علما أن هذه المؤسسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول "مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفي ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وعن تطوير الاجراءات المتخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنه "تم تشكيل لجنة بهدف تبسيط الاجراءات في المرفأ، وقد توصلت الى تطوير آلية العمل على المعابر الحدودية، فتم اعتماد اجراءات موحدة وموثقة، وتبسيط الإجراءات عبر ازالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافية عبر خفض امكان التدخل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعلية بناء على تحليل المخاطر وحسن ادارة الموارد".

وفي مسألة محاربة التقليد "تم التعاون مع جهات رسمية وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد ولا سيما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية - لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الاسواق".

وتحدث الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظا أنه "يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيرا سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يحقق منافع فئة فاسدة".

ورأى أن مكافحة التهريب "تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيدا من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل. وفي المحصلة فإن زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز والدين العام".

وشدد على ضرورة "ضبط المرافىء والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونيا والكشف على البضائع (RFID)".
http://www.lebanonfiles.com/news/1308095

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة: لتحديث القوانين وتسريع الأحكام

إعتبر المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك الـلبنانية "الريجي" في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن "المؤتمر يهدف إلى وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا"على اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعاً ملموساً على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الاقتصاد، ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين "بالسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولاً الى العقوبات الجزائية"، و"بتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشدّدَ المشاركون على ضرورة "السرعة في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم"، وعلى أهمية "تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووالقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة". ورأوا وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "تأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

ورأى المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني"، و"زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشدّد المشاركون على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال"، و"تدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالب المشاركون "بتمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعيةً،ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".
https://www.elnashra.com/news/show/1194681/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9:-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86

جابر: يجب أن يتحرك القضاء بوجه التهريب وأن يكون أكثر حزما

رأى عضو كتلة "التحرير والتنمية" النائب ياسين جابر أن "للتهريب تأثيراً مالياً كبير على مؤسسة مهمة تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانيّة"، مشيراً إلى أن "هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد". واعتبر أن "قانون الجمارك اللبناني جيّد ولكن هل نطبّقه؟ فالمجلس شرّع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذيّة".

وفي كلمة له خلال مشاركته في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أوضح جابر أنه "ثمة الكثير من القوانين التي أقرّها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".

وذكّر بأن "المجلس أقرّ عام 2015 قانوناً مهماً جداً هو قانون مكافحة تبييض الأموال يساعد فعلاً في مكافحة الفساد"، معتبراً أن "هذا القانون يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جداً في يد القضاء".

وشدّدَ على وجوب "أن يكون ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنيّة والجهات المعنية كلّها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيراً إلى أنّ هذا التهريب "لم يعد يحصل بكمّيات صغيرة إنّما بشاحنات".

ولفت الى أنه "يجب أن يكون هذا الموضوع أولويّة مطلقة، وأن يتحرّك القضاء ويكون أكثر حزماً، إذ ثمة قانون فاعل جداً". وأشار إلى أن القانون "يضع مسؤوليّة الإبلاغ على عاتق القيّمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدقّقي الحسابات وعلى الكتّاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السريّة المصرفيّة عن أيّ حساب مشكوك فيه". وقال: "إذا حاسبنا اليوم مسؤولاً لأنه لا يطبّق القانون أو لأنّه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معيّنة".

وشدد جابر على "أننا عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكّل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم، ونأمل في أن نستفيد من هذه الفرصة وأن نبدأ في معالجة الأمور بجديّة وبطريقة مختلفة عمّا فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد".

https://www.elnashra.com/news/show/1194683/%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1:-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%A3%D9%86--%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1

بيفاني: التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات

رأى مدير المالية العام آلان بيفاني أنّ "التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة: مثل رسوم جمركية، ورسوم استهلاك، وضريبة على القيمة المضافة"، ويؤدي إلى "انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

وفي كلمة له خلال مشاركته في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، لفت بيفاني إلى أنّ "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسّسات التي تُهرّب علماً أنّ هذه المؤسّسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول بيفاني"مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفيّ ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

https://www.elnashra.com/news/show/1194690/%D8%A8%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%86%D9%8A:-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7

بارود: أبرز معوقات مكافحة التهريب المعابر غير الشرعية والحمايات لبعض المهربين

شدد الوزير السابق زياد بارود على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها"، مشيراً الى أن "المطلوب أن نحمي السلعة القانونيّة، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنّما من باب أنّ ثمة قوانين يجب أن تطبّق ولأنّ التهريب هو جرم جزائي".

وفي كلمة له خلال مشاركته في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أوضح بارود أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام". لافتاً الى أن "هناك عدد كبير من المعابر غير الشرعيّة ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة". وأكد أن "القوّة الحدوديّة المشتركة المؤلّفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعيّة التي يجري معظم التهريب عبرها"، لافتاً إلى أن "هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة".

وأكّد أن "معظم المهرّبين يتمتّعون بحمايات مختلفة". لافتاً الى إنّ "الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود"، معتبراً أن "المعابر غير الشرعيّة وأحياناً الحمايات لبعض المهرّبين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب تشكّل أهم المعوقات في هذا المجال".

واعتبر بارود أنّ "عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدنٍّ جداً نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تالياً تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية".

واقترح "استحداث ما يُشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصّة لتبادل المعلومات، توخياً

لفاعلية أكبر في قمع التهريب". ورأى ضرورة "تشديد العقوبة على التهريب لأنّ الجنحة لا تكفي وخصوصاً في حال التكرار".
زياد بارودبيروتوزارة الاقتصادالجيش اللبنانيالأمن العامالريجيالقطاع العامالقطاع الخاصشاحناتالتبغقوى الأمن الداخليالجماركالفسادسياسة
https://www.elnashra.com/news/show/1194685/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AF:-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1

عثمان:لا بد لنا من بذل الجهود لحماية التجار القانونيين وعائدات خزينة الدولة

شدّد اللواء عماد عثمان على أنّ "الإقتصاد لا يمكن أن يكون سليماً إلاّ إذا تمّت حمايته من مختلف الجوانب، ولا سيّما من الناحية الأمنية، وهو ما يسمّى بالإستثمار في الأمن"، مشيراً إلى أنّ "ثمة منتجات فكرية ومعنوية، وأخرى تجارية وغذائية، تحتّم علينا مكافحة الإتجار غير المشروع بها، كالتهريب أو التقليد أو التزوير، لأنّ من شأن ذلك أن يضرّ بمصلحة المواطن وصحّته وسلامته كما أنّه يحرم خزينة الدّولة من عائداتٍ وضرائب غير محدودة".

وأشار، خلال المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الّذي تنظّمه إدارة حصر التبغ والتنباك ال‌لبنانية (الريجي)، إلى أنّ "قوى الأمن الداخلي أنشأت مراكز تعنى بهذا الشأن، وهي تجتمع تحت رئاسة قسم المباحث الجنائية الخاصّة من مكاتب تعنى بمكافحة جرائم المعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية ومكافحة الجرائم المالية، وجرائم تبييض الأموال"، موضحاً أنّ "الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة تستدعي من المستحصلين عليها غسلها وتبييضها في السوق المالية اللبنانية، بحيث يلجأون في غالب الأمر إلى استخدام عصابات وجهات خارجة عن القانون للقيام بهذا العمل، وهذا ما يؤدّي حتماً إلى انتشار الجريمة بمختلف أنواعها وربّما أدّى إلى تمويل الإرهاب".

ولاحظ اللواء عثمان أنّ "أعمال التهريب والتقليد لا تتوقّف مفاعيلها عند جريمة واحدة، وإنّما تتجاوز إلى جرائم مختلفة، وربّما وقع التقصير في أداء قوى الأمن الداخلي في مكان ما، بالنسبة إلى مسألة مكافحة التهريب عبر المعابر الحدودية، لكونها غير موجودة بشكل فاعل على هذه المعابر إنّما ضمن الخطّة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي الّتي تلحظ تطوير المؤسّسة، وتفعيل آدائها في كلّ المجالات"، مؤكّداً "أنّنا سنولي الأهميّة اللازمة لتفعيل دور قطعات قوى الأمن فيما خصّ هذه الجريمة".

وركّز على أنّ "القطعات المختصّة في قوى الأمن الداخلي، تقوم بعملها من جهة مكافحة أعمال التهريب الّتي تتحقّق منها في الداخل، ومكافحة التقليد وغير ذلك من تعدّيات على الأمن

الاقتصاديّ وعلى ماليّة الدولة وخزينتها"، مبيّناً أنّه "تمّ ضبط موادّ وأدوية وسلع وسيارات وتبغ وتنباك ومنتجات تجاريّة متنوّعة، ومنها ما اضطرّ القطعات المعنية لإجراء مداهماتٍ على مخازن وأماكن خطرة، وتوقيف متورّطين".

ولفت عثمان إلى أنّ "المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تقوم باستمرار بإجراء التدريبات التخصّصية اللازمة للضبّاط والعناصر المعنيّين من خلال برامج تدريبية مدروسة بهدف رفع مستوى الكفاءة المهنيّة لديهم وتفعيلها في العمل"، منوّهاً إلى أنّ "هذا من ناحية المكافحة، أمّا من ناحية الوقاية فذلك يتطلّب من مختلف أجهزة الوزارات اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حصول تعدّيات على الأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق، قامت قوى الأمن الداخلي بتوقيع مذكّرات تفاهم عدّة مع القطاع الخاصّ للتعاون والتدريب، آخرها كان مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية في لبنان (BPG)".

وأوضح أنّ "جزءًا كبيرًا من عمل مكتب مكافحة الجرائم المالية وخصوصاً في مجال تهريب البضائع الّتي يوجد لها وكيلٌ حصريٌّ في لبنان، والبضائع المقلّدة، يتمّ بالتنسيق بين المكتب المذكور والجمارك، ولا سيّما في ظلّ وجود تعميم من النيابة العامة التمييزية بوجوب التعاون بين الجمارك وقوى الأمن الداخلي، من خلال مكتب مكافحة الجرائم المالية، وإحالة ملفّات ضبط الموادّ المقلّدة والمهرّبة على هذا المكتب المختصّ لاستكمال التحقيق بإشراف النيابة العامّة المالية".

وأكّد عثمان أنّ "لا بدّ لنا جميعًا، من بذل الجهود السريعة، والتنسيق بين القطاعين العامّ والخاصّ، من أجل حماية التجّار القانونيّين، وحماية عائدات خزينة الدولة، إضافةً إلى تبادل المعلومات بين العاملين في القطاع التجاريّ والاقتصاديّ، وجهات إنفاذ القانون، وتقديم الدعم لهم وتبادل الخبرات للتصدّي للتحدّيات التي تواجه المؤسّسات الأمنية، والقطاعين الماليّ والتجاريّ".
https://www.elnashra.com/news/show/1194330/%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86:%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%B0%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة.. لتحديث القوانين وتسريع الأحكام

إعتبر المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا"على اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعاً ملموساً على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الاقتصاد، ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين ، "بالسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولاً الى العقوبات الجزائية"، و"بتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشدّدَ المشاركون على ضرورة "السرعة في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم"، وعلى أهمية "تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووالقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة". ورأوا وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "لتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر

عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

ورأى المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني"، و"زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشدّد المشاركون على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال"، و"تدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالب المشاركون "بتمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعيةً،ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

الجلسة الختامية

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، ووزير الداخلية والبلديات السابقزياد بارود ومدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، والمديرة العام لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميّل.

جابر

ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيراً مالياً كبير على مؤسسة مهمة تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانيّة"، مشيراً إلى أن "هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد". واعتبر أن قانون الجمارك اللبناني "جيّد ولكن هل نطبّقه؟ فالمجلس شرّع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذيّة".

وقال جابر إن "ثمة الكثير من القوانين التي أقرّها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".
وإذ ذكّر بأن المجلس أقرّ عام 2015 "قانوناً مهماً جداً هو قانون مكافحة تبييض الأموال (...) يساعد فعلاً في مكافحة الفساد"، اعتبر أن هذا القانون "يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جداً في يد القضاء". وشدّدَ على وجوب "أن يكون ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنيّة والجهات المعنية كلّها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيراً إلى أنّ هذا التهريب "لم يعد يحصل بكمّيات صغيرة إنّما بشاحنات". وأضاف: "يجب أن يكون هذا الموضوع أولويّة مطلقة، وأن يتحرّك القضاء ويكون أكثر حزماً، إذ ثمة قانون فاعل جداً". وأشار إلى أن القانون "يضع مسؤوليّة الإبلاغ على عاتق القيّمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدقّقي الحسابات وعلى الكتّاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السريّة المصرفيّة عن أيّ حساب

مشكوك فيه". وقال: "إذا حاسبنا اليوم مسؤولاً لأنه لا يطبّق القانون أو لأنّه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معيّنة".

وتابع: "نحن عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكّل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم، ونأمل في أن نستفيد من هذه الفرصة وأن نبدأ في معالجة الأمور بجديّة وبطريقة مختلفة عمّا فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد".
بارود

ثم تحدث بارود، فشدّدَ بدوره على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها". وقال: "المطلوب أن نحمي السلعة القانونيّة، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنّما من باب أنّ ثمة قوانين يجب أن تطبّق ولأنّ التهريب هو جرم جزائي".

وأوضح أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام". ولاحظ أن "العدد الكبير من المعابر غير الشرعيّة" ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة. وأكد أن "القوّة الحدوديّة المشتركة" المؤلّفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعيّة التي يجري معظم التهريب عبرها، لافتاً إلى أن هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة". وأكّد أن "معظم المهرّبين يتمتّعون بحمايات مختلفة". وقال إنّ "الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود"، لكنه رأى أن "المعابر غير الشرعيّة وأحياناً الحمايات لبعض المهرّبين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب" تشكّل أهم المعوقات في هذا المجال.
واعتبر بارود أنّ "عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدنٍّ جداً نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تالياً تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية".

واقترح بارود "استحداث ما يُشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصّة لتبادل المعلومات، توخياً لفاعلية أكبر في قمع التهريب". ورأى ضرورة "تشديد العقوبة على التهريب لأنّ الجنحة لا تكفي وخصوصاً في حال التكرار".

بيفاني

أما مدير المالية العام آلان بيفاني فرأى أنّ التهريب "يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة: مثل رسوم جمركية، ورسوم استهلاك، وضريبة على القيمة المضافة"، ويؤدي إلى "انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

ولفت إلى أنّ "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسّسات التي تُهرّب علماً أنّ هذه المؤسّسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول بيفاني"مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفيّ ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

عباس

وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة علياء عباس مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وعن تطوير الاجراءات المتّخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنّه "تم تشكيل لجنة بهدف تبسيط الاجراءات في المرفأ، وقد توصّلت الى تطوير آليّة العمل على المعابر الحدودية، فتمّ اعتماد اجراءات موحّدة وموثّقة، وتبسيط الإجراءات عبر ازالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافيّة عبر خفض امكان التدخّل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعليّة بناءً على تحليل المخاطر وحسن ادارة الموارد".

وفي مسألة محاربة التقليد "تمّ التعاون مع جهات رسميّة وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد ولاسيّما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية – لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الاسواق".

الجميل
وتحدث الجميّل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظاً أنه "يؤدّي إلى خلق طبقات مستفيدة تُشكّل مافيات تُسبّب تسبب تأثيراً سلبياً على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يُحقّق منافع فئة فاسدة".

ورأى الجميّل أن مكافحة التهريب "تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيد من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل؛ وفي المحصّلة فإنّ زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز و الدين العام".

وشدد الجميّل على ضرورة"ضبط المرافئ والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونياً والكشف على البضائع (RFID)".
http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=274437

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

جابر: يجب أن يتحرك القضاء بوجه التهريب وأن يكون أكثر حزما

رأى عضو كتلة "التحرير والتنمية" النائب ياسين جابر أن "للتهريب تأثيراً مالياً كبير على مؤسسة مهمة تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانيّة"، مشيراً إلى أن "هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد". واعتبر أن "قانون الجمارك اللبناني جيّد ولكن هل نطبّقه؟ فالمجلس شرّع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذيّة".

وفي كلمة له خلال مشاركته في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أوضح جابر أنه "ثمة الكثير من القوانين التي أقرّها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".

وذكّر بأن "المجلس أقرّ عام 2015 قانوناً مهماً جداً هو قانون مكافحة تبييض الأموال يساعد فعلاً في مكافحة الفساد"، معتبراً أن "هذا القانون يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جداً في يد القضاء". وشدّدَ على وجوب "أن يكون ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنيّة والجهات المعنية كلّها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيراً إلى أنّ هذا التهريب "لم يعد يحصل بكمّيات صغيرة إنّما بشاحنات".

ولفت الى أنه "يجب أن يكون هذا الموضوع أولويّة مطلقة، وأن يتحرّك القضاء ويكون أكثر حزماً، إذ ثمة قانون فاعل جداً". وأشار إلى أن القانون "يضع مسؤوليّة الإبلاغ على عاتق القيّمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدقّقي الحسابات وعلى الكتّاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السريّة المصرفيّة عن أيّ حساب مشكوك فيه". وقال: "إذا حاسبنا اليوم مسؤولاً لأنه لا يطبّق القانون أو لأنّه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معيّنة".

وشدد جابر على "أننا عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكّل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم، ونأمل في أن

نستفيد من هذه الفرصة وأن نبدأ في معالجة الأمور بجديّة وبطريقة مختلفة عمّا فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد".
http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=274443

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة لتحديث القوانين وتسريع الأحكام وتشديدها وتعزيز تعاون الأجهزة

*اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً سنوياً لمكافحة التجارة غير المشروعة
*جابر: التهريب لم يعد يحصل بكمّيات صغيرة إنّما بشاحنات ويجب أن يتحرّك القضاء ويكون أكثر حزماً
*بارود: أبرز معوّقات مكافحة التهريب المعابر غير الشرعيّة والحمايات لبعض المهرّبين والنقص الحاد في عديد الأجهزة

إعتبر المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا"على اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعاً ملموساً على مدى السنوات الخمس المقبلة".

8وأوصى المشاركون من النيابة العامة، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الاقتصاد، ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين ، "بالسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولاً الى العقوبات الجزائية"، و"بتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشدّدَ المشاركون على ضرورة "السرعة في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم"، وعلى أهمية "تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووالقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة". ورأوا وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "لتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

ورأى المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني"، و"زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشدّد المشاركون على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال"، و"تدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالب المشاركون "بتمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعيةً،ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

الجلسة الختامية

وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، ووزير الداخلية والبلديات السابقزياد بارود ومدير

المالية العام الدكتور آلان بيفاني، والمديرة العام لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميّل.

جابر

3 ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيراً مالياً كبير على مؤسسة مهمة تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانيّة"، مشيراً إلى أن "هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد". واعتبر أن قانون الجمارك اللبناني "جيّد ولكن هل نطبّقه؟ فالمجلس شرّع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذيّة".

وقال جابر إن "ثمة الكثير من القوانين التي أقرّها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".

وإذ ذكّر بأن المجلس أقرّ عام 2015 "قانوناً مهماً جداً هو قانون مكافحة تبييض الأموال (...) يساعد فعلاً في مكافحة الفساد"، اعتبر أن هذا القانون "يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جداً في يد القضاء". وشدّدَ على وجوب "أن يكون ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنيّة والجهات المعنية كلّها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيراً إلى أنّ هذا التهريب "لم يعد يحصل بكمّيات صغيرة إنّما بشاحنات". وأضاف: "يجب أن يكون هذا الموضوع أولويّة مطلقة، وأن يتحرّك القضاء ويكون أكثر حزماً، إذ ثمة قانون فاعل جداً". وأشار إلى أن القانون "يضع مسؤوليّة الإبلاغ على عاتق القيّمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدقّقي الحسابات وعلى الكتّاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السريّة المصرفيّة عن أيّ حساب مشكوك فيه". وقال: "إذا حاسبنا اليوم مسؤولاً لأنه لا يطبّق القانون أو لأنّه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معيّنة".

وتابع: "نحن عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكّل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم، ونأمل في أن نستفيد من هذه الفرصة وأن نبدأ في معالجة الأمور بجديّة وبطريقة مختلفة عمّا فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد".

بارود

4ثم تحدث بارود، فشدّدَ بدوره على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها". وقال: "المطلوب أن نحمي السلعة القانونيّة، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنّما من باب أنّ ثمة قوانين يجب أن تطبّق ولأنّ التهريب هو جرم جزائي".

وأوضح أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام". ولاحظ أن "العدد الكبير من المعابر غير الشرعيّة" ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة. وأكد أن "القوّة الحدوديّة المشتركة" المؤلّفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعيّة التي يجري معظم التهريب عبرها، لافتاً إلى أن هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة". وأكّد أن "معظم المهرّبين يتمتّعون بحمايات مختلفة". وقال إنّ "الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود"، لكنه رأى أن "المعابر غير الشرعيّة وأحياناً الحمايات لبعض المهرّبين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب" تشكّل أهم المعوقات في هذا المجال.

واعتبر بارود أنّ "عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدنٍّ جداً نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تالياً تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية".

واقترح بارود "استحداث ما يُشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصّة لتبادل المعلومات، توخياً لفاعلية أكبر في قمع التهريب". ورأى ضرورة "تشديد العقوبة على التهريب لأنّ الجنحة لا تكفي وخصوصاً في حال التكرار".

بيفاني

5أما مدير المالية العام آلان بيفاني فرأى أنّ التهريب "يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة: مثل رسوم جمركية، ورسوم استهلاك، وضريبة على القيمة المضافة"، ويؤدي إلى "انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

ولفت إلى أنّ "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسّسات التي تُهرّب علماً أنّ هذه المؤسّسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول بيفاني"مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفيّ ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

عباس

6وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة علياء عباس مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وعن تطوير الاجراءات المتّخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنّه "تم تشكيل لجنة بهدف تبسيط الاجراءات في المرفأ، وقد توصّلت الى تطوير آليّة العمل على المعابر الحدودية، فتمّ اعتماد اجراءات موحّدة وموثّقة، وتبسيط الإجراءات عبر ازالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافيّة عبر خفض امكان التدخّل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعليّة بناءً على تحليل المخاطر وحسن ادارة الموارد".

وفي مسألة محاربة التقليد "تمّ التعاون مع جهات رسميّة وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد ولاسيّما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات

والعلامات التجارية – لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الاسواق".

الجميل

7وتحدث الجميّل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظاً أنه "يؤدّي إلى خلق طبقات مستفيدة تُشكّل مافيات تُسبّب تسبب تأثيراً سلبياً على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يُحقّق منافع فئة فاسدة".

ورأى الجميّل أن مكافحة التهريب "تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيد من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل؛ وفي المحصّلة فإنّ زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز و الدين العام".

وشدد الجميّل على ضرورة"ضبط المرافئ والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونياً والكشف على البضائع (RFID)".
http://www.ad-dawra.com/2018/03/29/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

خبراء في المؤتمر الوطني لمكافحة التجارة غير المشروعة: مواجهتها تتطلب التعاون بين مختلف الجهات المعنية وأجهزة إنفاذ القوانين

*نمو التهريب في سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ 4.5 في المئة عام 2016
*عائدات التجارة غير المشروعة للمنتجات التبغية تموّل المنظّمات الإرهابيّة وعصابات الجريمة المنظّمة
*الضرائب العالية على المنتجات التبغيّة تشكّل المحفّز الرئيسيي لنمو التجارة غير المشروعة

أكّد عدد من الخبراء خلال المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، ضرورة التعاون بين مختلف الجهات المعنية وأجهزة إنفاذ القوانين لمكافحة ظاهرة التهريب والتجارة غير المشروعة.

وبعد جلسة الإفتتاح التي تحدث فيها راعي المؤتمر وزير المال علي حسن خليل ورئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي، عقدت جلسة تمهيدية عن الأطر والمعايير وأفضل الممارسات الدولية لمكافحة التهريب، أدارها الخبير في القوانين الدولية آلان يانوفيتش.

ديفيد إزاديفار

وتناول الخبير من مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في الأمم المتّحدة ديفيد إزاديفار موضوع الاتجار غير المشروع بالسجائر ومنتجات التبغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتاً إلى أنّ هذه المنطقة "واحدة من الأسواق التي تشهد نمواً نادراً في معدلات التهريب، إذ بلغت

الزيادة في هذا المجال 4.5 في المئة عام 2016، وخصوصاً في العراق حيث بلغت الزيادة 41 في المئة في العام ذاته".

وأشار إلى أنّ "التقديرات تفيد بأنّ حجم التهريب يناهز 43 مليار سيجارة في السنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي نحو 10.6 في المئة من السوق الشرعية"، لافتاً إلى أن "المنظّمة العالميّة للجمارك WCO قدّرت الكمية المصادرة عام 2012 بنحو 354 مليون سيجارة".

وتطرّق إزاديفار إلى الخطر الذي تمثّله التجارة غير المشروعة، لافتاً إلى أنّها "توفرفرصاً مؤاتية لتفشّي الفساد، وتؤدي إلى تغييب الرقابة على الصحّة والنظافة والنوعيّة، والقيود على المستهلكين كالقاصرين، فضلاً عن التهرّب الضريبي وتمويل الأنشطة الإجراميّة، ومنها الإرهاب".

هوارد باغ

وتحدث الخبير من جهاز الشرطة الأوربي (EUROPOL) هوارد باغ عن أفضل الممارسات في مكافحة التهريب المعتمدة في الاتحاد الاوروبي، فقال إن "عائدات التجارة غير المشروعة للمنتجات التبغية والتي تقدرّ بملايين الدولارات، تصل إلى أيدي تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومنظّمات إرهابيّة أخرى وإلى عصابات الجريمة المنظّمة".

ووصف تهريب التبغ بأنه "محرّك لجرائم أخرى" و"مموّل للتهديدات"، تظراً إلى أن "الأرباح غير المشروعة منه تستخدم في تمويل الجريمة المنظّمة". وقال: "إنّ تهريب التبغ يطالنا جميعاً، والعائدات المسلوبة من الدولة كان يمكن أن يتم إنفاقها على مرافق عامة حيويّة كالمدارس والمستشفيات والبنى التحتيّة".

وأشار إلى أن خسائر الاتحاد الأوروبي عام 2016 بسبب التبغ المقلّد و المهرّب بلغت 10.2 مليار يورو، فيما بلغ استهلاك المنتجات التبغية غير الشرعية 9 في المئة، أي نحو سيجارة على عشرة. وبلغ حجم سوق التبغ غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي 48.3 مليار سيجارة.

وإذ شرح وظائف "يوروبول" Europol وتحدّث عن تفعيل التعاون الدولي، شدد على أهمية الجانب الإستخباري في مواجهة عصابات الجريمة المنظّمة عبر الإفادة من معلومات مصادر متعددة، منها جهات إنفاذ القانون والمنظّمات الدوليّة والمصادر الاستخبارية المفتوحة والقطاع الخاص (كتجار التبغ). كذلك رأى ضرورة تشكيل وحدات مشتركة أو فرق تدخّل من مختلف أجهزة إنفاذ القانون المختلفة كالشرطة والجمارك والأمن العام وأجهزة الضرائب والقضاء وغيرها. أبرز ضرورة إجراء تحقيقات ماليّة موازية تهدف إلى رصد تدفّقات الأموال الناجمة عن الجرائم والعائدات.

لورانس هاتر

أما الخبير في القوانين الدولية هوتر لورانس فقال إنّ المنتجات التبغيّة هي من بين أكثر المواد التي يتم الاتجار بها بطرق غير مشروعة، وتأتي مباشرة بعد المخدّرات. وأشار إلى أن الخسائر الناجمة عن فقدان عائدات الرسوم بفعل الاتجار غير المشروع تقدّر كل عام بما بين 40 و50 مليار دولار.

ورأى لورانس أنّ أفضل الحلول لمعالجة الاتجار غير المشروع تتمثل في التعاون والتنسيق بين السلطات الرسميّة في مجال السياسات الماليّة والأنظمة وإنفاذ القانون، وبين الجهات الصحّية، من خلال الحملات التثقيفيّة مثلاً، والجهات الصناعية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات. وشدّد على أهمية التنسيق والتعاون بين السلطات الحكوميّة وشركات التبغ الشرعية، وإعادة استثمار واحد إلى اثنين في المئة من مداخيل الزيادات الضريبيّة على المنتجات التبغيّة لتعزيز إنفاذ القانون.

ورأى لورانس أنّ "فرض الضرائب بمستويات عالية ومتصاعدة على المنتجات التبغيّة يشكّل المحفّز الرئيسيي لنمو التجارة غير المشروعة، إضافة إلى ضعف إنفاذ القوانين".

إنفاذ القوانين

ثم عقدت حلقة حوار عن تعزيز انفاذ القوانين والملاحقة القضائية وتطوير آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية، أدارها عضو لجنة إدارة "الريجي" المهندس مازن عبود، وشارك فيها النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم ، والمدير العام اقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان، والمدير العام للجمارك بدري ضاهر، ورئيس مصلحة مكافحة التهريب في "الريجي" المهندس محمد ظاهر.

عثمان
2

اللواء عثمان: على جهات إنفاذ القانون تبادل المعلومات والخبرات مع القطاع الخاص

وشدّد اللواء عثمان على أن "الإقتصاد لا يمكن أن يكون سليماً إلاّ إذا تمت حمايته من مختلف الجوانب، ولا سيّما من الناحية الأمنية، وهو ما يسمّى بالاستثمار في الأمن". وقال: "ثمة منتجاتٌ فكريةٌ ومعنويةٌ، وأخرى تجاريةٌ وغذائية، تحتّم علينا مكافحة الاتّجار غير المشروع بها، كالتهريب أو التقليد أو التزوير، لأنّ من شأن ذلك أن يضرّ بمصلحة المواطن وصحّته وسلامته كما أنّه يحرم خزينة الدّولة من عائداتٍ وضرائب غير محدودة".

وأشار إلى أن قوى الأمن الداخلي "أنشأت مراكز تعنى بهذا الشأن، وهي تجتمع تحت رئاسة قسم المباحث الجنائية الخاصّة من مكاتب تعنى بمكافحة جرائم المعلوماتية، وحماية الملكيّة الفكريّة ومكافحة الجرائم المالية، وجرائم تبييض الأموال". وأوضح أن "أنّ الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة تستدعي من المستحصلين عليها غسلها وتبييضها في السوق المالية اللبنانية، بحيث يلجأون في غالب الأمر إلى استخدام عصاباتٍ وجهاتٍ خارجةٍ عن القانون للقيام بهذا العمل، وهذا ما يؤدّي حتماً إلى انتشار الجريمة بمختلف أنواعها وربّما أدّى إلى تمويل الإرهاب".

ولاحظ أنّ "أعمال التهريب والتقليد لا تتوقّف مفاعيلها عند جريمةٍ واحدةٍ، وإنّما تتجاوز إلى جرائم مختلفةٍ، وربّما وقع التقصير في أداء قوى الأمن الداخلي في مكانٍ ما، بالنسبة إلى مسألة مكافحة التهريب عبر المعابر الحدودية؛ لكونها غير موجودة بشكلٍ فاعلٍ على هذه المعابر، إنّما ضمن الخطّة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي التي تلحظ تطوير المؤسّسة، وتفعيل آدائها في كل

المجالات، من المؤكّد أنّنا سنولي الأهميّة اللازمة لتفعيل دور قطعات قوى الأمن في ما خصّ هذه الجريمة".

وأكّد أنّ "القطعات المختصّة في قوى الأمن الداخلي، تقوم بعملها من جهة مكافحة أعمال التهريب التي تتحقّق منها في الداخل، ومكافحة التقليد وغير ذلك من تعدّياتٍ على الأمن الاقتصاديّ وعلى ماليّة الدولة وخزينتها.

وقد تمّ ضبط موادّ وأدويةٍ وسلعٍ وسياراتٍ وتبغٍ وتنباكٍ ومنتجاتٍ تجاريّةٍ متنوّعةٍ، ومنها ما اضطرّ القطعات المعنية لإجراء مداهماتٍ على مخازن وأماكن خطرةٍ، وتوقيف متورّطين".

وأشار إلى أنّ "المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تقوم باستمرارٍ بإجراء التدريبات التخصّصية اللازمة للضبّاط والعناصر المعنيّين من خلال برامج تدريبيةٍ مدروسةٍ بهدف رفع مستوى الكفاءة المهنيّة لديهم وتفعيلها في العمل". وأضاف: "هذا من ناحية المكافحة، أمّا من ناحية الوقاية؛ فذلك يتطلّب من مختلف أجهزة الوزارات اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حصول تعدّياتٍ على الأمن الاقتصادي.وفي هذا السياق، قامت قوى الأمن الداخلي بتوقيع عدّة مذكّرات تفاهمٍ مع القطاع الخاصّ للتعاون والتدريب، آخرها كان مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية في لبنان (BPG)". وأوضح أنّ "جزءًا كبيرًا من عمل مكتب مكافحة الجرائم المالية وخصوصاً في مجال تهريب البضائع التي يوجد لها وكيلٌ حصريٌّ في لبنان، والبضائع المقلّدة، يتم بالتنسيق بين المكتب المذكور والجمارك، ولا سيّما في ظلّ وجود تعميمٍ من النيابة العامّة التمييزية بوجوب التعاون بين الجمارك وقوى الأمن الداخلي، من خلال مكتب مكافحة الجرائم المالية، وإحالة ملفّات ضبط الموادّ المقلّدة والمهرّبة على هذا المكتب المختصّ لاستكمال التحقيق بإشراف النيابة العامّة المالية".

وتابع: "لا بدّ لنا جميعًا، من بذل الجهود السريعة، والتنسيق بين القطاعين العامّ والخاصّ، من أجل حماية التجّار القانونيّين، وحماية عائدات خزينة الدولة، إضافةً إلى تبادل المعلومات بين العاملين في القطاع التجاريّ والاقتصاديّ، وجهات إنفاذ القانون، وتقديم الدعم لهم وتبادل الخبرات للتصدّي للتحدّيات التي تواجه المؤسّسات الأمنية، والقطاعين الماليّ والتجاريّ".

ابراهيم
القاضي إبراهيم: ثمة حصانات ومهرّبون محميّون يتلطّون خلف طوائفهم أو مذاهبهم

القاضي إبراهيم: ثمة حصانات ومهرّبون محميّون يتلطّون خلف طوائفهم أو مذاهبهم

أما القاضي ابراهيم، فشرح اختصاصات النيابة العامة المالية، ووصف التهريب بأنه "وجه من أوجه الفساد وهو يحرم الخزينة العامة من الأموال التي تذهب إلى جيوب المهرّبين والمنتفعين". وقال: "نحن ندّعي يومياً ونحيل على المراجع القضائيّة المختصّة (كقاضي التحقيق) ملفات، وفي هذا الموضوع يتم التنسيق مع الأجهزة الأمنية الموجودة على الأرض سواء مع الجمارك أو الشرطة القضائية أو المخافر أو الأمن العام وجهاز مكافحة التهريب في الريجي. قد تكون الأحكام لا تصل إلى السجن ولكن يجب أن نحترم كل حكم يصدر عن السلطة القضائيّة إذ لكل ملف خصوصيّته".

ولاحظ أن "صوت الطائفة والمذهب يعلو على صوت الدولة والوطن في كثير من الحالات، وأي مهرّب يختبئ ويتلطّى خلف طائفته أو مذهبه فيجتمع المذهب أو الطائفة حول هذا المهرّب أو الفاسد تحت مقولة لماذا نحن وليس غيرنا، وكل فاسد محمي من طائفته أو مذهبه".

ورأى أنّ "المسألة متعلقة بالتربية، فالبيت هو الخطوة الأولى للتربية وما نعلّمه لأطفالنا سيسيرون عليه، وللأم والمدرسة والجامعة والمجتمع الدور الأساسي في تكوين البيئة الحاضنة لمكافحة الفساد".

وشدد على ضرورة "التعاضد والتكاتف من أجل حماية هذا الوطن. فإذا عمل القضاء بمفرده وقوى الأمن الداخلي وحدها والأمن العام والجمارك والريجي كلّ وحده، فلن نصل إلى نتيجة، فإما أن نعمل بيد واحدة وروح واحدة وكشخص واحد أو لا يفكرنّ أحد بتحقيق نتيجة". واعتبر أن "دور المجتمع المدني أي الجمعيّات ووسائل الإعلام، محوري وأساسي في مكافحة التهريب والفساد"، لكنه شدد على أن "ما يتم وضعه بيد القضاء أو رجال قوى الأمن يجب أن يكون مستنداً إلى أساس ولا يعتمد فقط على القول والكلام لأنّ ذلك يرتد على القضيّة بحدّ ذاتها وعلى المواطن". وأضاف: "إذا عملنا جميعاً بشكل جدّي يمكننا أن نصل. وأدعو وسائل الإعلام إلى أن تقدّم لنا رأس الخيط على الأقل ونحن نقوم بتحقيقاتنا في النيابة ونكمل. وأتمنى على وسائل الإعلام التي تعمل بجديّة ولديها الأهليّة والإمكانيّة وعندها إرادة في الإصلاح وفي مكافحة الفساد والتهريب أن تقدّم لنا الدليل".

وأشار إلى أن "ثمة معوقات تحول دون عمل النيابة العامة مثل الإذن أو الترخيص بملاحقة أيّ موظّف (...) وثمة حصانات كثيرة وأناس محميّون. ونحن أمام تحدٍ كبير فإما أن نكون يداً واحدة في قيام هذا الوطن أو فليعمل كل على ليلاه ولا يحلمن أحد بقيام وطن".

ضاهر
ضاهر: تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة البضائع يشجع النشاط التجاري المشروع ويحدّ من التهريب

ضاهر: تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة البضائع يشجع النشاط التجاري المشروع ويحدّ من التهريب

ولاحظ المدير العام للجمارك بدري ضاهر أن "تجارة التبغ غير المشروعة تهدّد الصحّة العامة للمواطنين وتؤدي إلى خسارة الدولة مبالغ طائلة".

وعدّد ضاهر أبرز أسباب التجارة غير المشروعة، ومنها "طول الإجراءات الجمركية وتعقيدها من جهة، وارتفاع معدلات الرسوم والضرائب من جهة ثانية، والفساد والرشوة من جهة ثالثة".

ولفت إلى أنّ "هذه المظاهر تواجه الاقتصاديين الراغبين في القيام بعمليات الاستيراد أو التصدير عبر القنوات النظامية وتمثل بالنسبة اليهم مصاريف إضافية، تؤدي إلى توقف البعض عن العمل بالتجارة المشروعة وتحوّل بعضهم الآخر إلى التلاعب والغش من طريق تقديم تصريحات خاطئة في الكمية أو البند التعريفي أو القيمة أو المنشأ أو التوجّه نهائياً إلى التهريب".

وشدّد على ضرورة "تعديل القوانين الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي و جعلها اكثر صرامة"، و"تفعيل التواصل الالكتروني مع كل الادارات، إذ من الضروري خلق بنك

للمعلومات يربط عمليات المكلفين بجميع الادارات والمؤسسات العامة مثل الجمارك والسجل التجاري والشؤون العقارية والبلدية والقطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة والنقابات من اجل تفعيل مكافحة التهرب الضريبي". وأشار إلى أنّ "العمل جار حالياً على تكريس شراكة فعلية مع القطاع الخاص ممثلاً بالهيئات الاقتصادية".

وأعلن أن الجمارك "حققت 10650مخالفة جمركية مختلفة خلال العام المنصرم أدّت إلى تحصيل غرامات جزائيّة بقيمة 13.715.993.000 ل.ل."

ونبّه إلى أن مكافحة التهريب تتطلب "الاهتمام بمطلب تحسين ظروف العمل في القطاع الجمركي، مما يستلزم منح امتيازات للمتعاملين النظاميين مقارنة بأولئك الذين يمتهنون العمل غير المشروع". ودعا إلى "تشجيع النشاط التجاري المشروع عبر تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة البضائع والمسافرين وتعزيز النزاهة، وفي الوقت نفسه، مكافحة الاتجار غير المشروع والتصدّي للتهديدات التي تعرّض صحة الناس وسلامتهم وأمنهم للخطر، من أجل خلق بيئة تنافسية عادلة لقطاع الأعمال". وأشار إلى أن الجمارك "سلطت الضوء خلال الأشهر المنصرمة على هذه الأمور، ونجحت إلى حد ما في الوصول إلى الهدف المنشود من ضمن خطة استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد".

وأوضح أن محاور هذه الخطة الاستراتيجية تشمل "تبسيط الاجراءات الجمركية و تقليص زمن الافراج عن البضائع. وفي هذا الإطار، تم اختصار أكثر من 360 مرحلة وأكثر من 57 يوم عمل كما تم إلغاء أكثر من 20 وظيفة وإعادة ترشيد عمل الموظفين وتكليفهم بمهام أخرى، وأهم الخطوات التي ستطلقها الجمارك قريباً،هي التخليص المسبق للبضائع، الذي سينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني لجهة تخفيض مهلة التخليص تدريجياً وصولاً إلى الحد الأدنى المطلوب".

وقال إن الخطة تلحظ أيضا "تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص حيث تمّ إنشاء لجان عمل وارساء تعاون مع غرفة الصناعة والتجارة في اطار التنسيق معها للحد من ظاهرة التجارة غير المشروعة وتلقي الشكاوى وتعزيز الشفافية من خلال تطوير الموقع الإلكتروني وإطلاق الخط الساخن 1703 لتلقي الشكاوى والمراجعات والاستفسارات والابلاغ عن عمليات الغش".

وأفاد بأن "مكافحة الفساد هي أيضاً أحد محاور الخطة، حيث يتم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وتصحيح الأجور للموظفين"، وكذلك "تعزيزالامن والسلامة العامة وتزويد المراكز الحدودية بأجهزة السكانر والمختبرات الميدانية، وتعزيز دور التحريات الجمركية"، و"تطوير الموارد البشرية، ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال".

وختم ضاهر مؤكداً أن "الجمارك حققت خطوات عدّة بهدف تسهيل حركة التجارة المشروعة وتحسين وتطوير إجراءات العمل الجمركي وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية وسينعكس إيجابا على زيادتها إضافة إلى التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات وهذه الآليات ستدعم حتماً الاقتصاد الوطني وتشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

ظاهر
ظاهر: عدد المحاضر التي نظمتها مصلحة المكافحة في "الريجي" إرتفع من 82 عام 2010 إلى 490 في العام 2015

ظاهر: عدد المحاضر التي نظمتها مصلحة المكافحة في "الريجي" إرتفع من 82 عام 2010 إلى 490 في العام 2015

وقال رئيس مصلحة مكافحة التهريب في "الريجي" المهندس محمد ظاهر إنّ "العوامل التي تساهم في زيادة الاتجار غير المشروع هي السياسة الضريبية غير المتوازنة والعبء المرتفع الناتج عن زيادات ضريبيّة متتالية، والتفاوت في أسعار منتجات التبغ مع الدول المجاورة، وضعف إنفاذ القوانين، وكذلك غياب الرقابة المحكمة في مناطق التجارة الحرة وخصوصاً على سلع الترانزيت، والطلب المتزايد على البضائع غير المشروعة بسبب سعرها المنخفض".

وتناول إنجازات مصلحة المكافحة، وقال إنّ "من المشاكل التي تعيق عمل جهاز المكافحة، الوضع الأمني والسياسي العام، والتأخر في إصدار الأحكام القضائية بحق المخالفين من مهرّبين ومتاجرين بالتهريب، وكذلك غياب النصوص القانونيّة الملزمة للأجهزة الأمنيّة بمؤازرة جهاز المكافحة كلّما اقتضت الضرورة".

واقترح ظاهر بعض الحلول لمكافحة التجارة غير المشروعة، ومنها "سرعة إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بأعمال التهريب لجعلها رادعة وأكثر صرامة وفاعليّة، وتأليف لجنة لمكافحة التهريب تضم ممثلين عن النيابة العامة والجيش وقوى الأمن الداخلي ووزارة الإقتصاد ومصلحة الجمارك، فضلاً عن جهاز المكافحة في إدارة حصر التبغ والتنباك، للتنسيق في ما بينها".

وأشار أيضاً في إطار الحلول المقترحة إلى "وجوب وضع نصوص ملزمة للقوى الأمنيّة بمؤازرة جهاز مكافحة التهريب كلّما وجد ذلك ضرورياً، والإعلان دورياً في وسائل الإعلام عن الآثار السلبيّة المترتبة على الاتجار غير المشروع بالتبغ، وكذلك تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيّين لصناعة المنتجات التبغية".

وشدّد على "ضرورة تزويد جهاز مكافحة التهريب عناصر شابة لتفعيل عمله"، مشيراً إلى أن لدى مجلس الوزراء كتاباً موافقاً عليه من قبل مجلس الخدمة المدنيّة لتوظيف عناصر في الجهاز.

وعرض ظاهر لبعض الإحصاءات فذكر أنّ عدد المحاضر التي نظمتها مصلحة المكافحة إرتفع من 82 عام 2010 إلى 490 في العام 2015، لينخفض مجدداً إلى 157 في العام 2017". أما حجم التجارة غير المشروعة فارتفع من 5 في المئة في الفصل الثاني من العام 2010 إلى نحو 30 في المئة في الفصل الثالث من العام 2017.

http://www.ad-dawra.com/2018/03/28/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة أوصى بتحديث القوانين وتسريع الأحكام

أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت" - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا على اعتبار 28 آذار "يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب"السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشددوا على ضرورة "الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، مؤكدين وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأكد المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني، وزيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشددوا على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال، وتدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالبوا بـ"تمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعرا ونوعية، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

https://alahednews.com.lb/fastnews/451703/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B5%D9%89-%D8%A8%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85%C2%A0

BUSINESSNEWS.COM.lb
by LEBANON OPPORTUNITIES

Régie lost half its sales due to smuggling

200$million annual losses from illicit cigarettes

Sales by the Régie Libanaise des Tabacs et Tombacs (Régie), the State-owned tobacco monopoly, have dropped by 46 percent in the last five years. This is attributed to smuggling of imported cigarettes, which increased from six percent in 2012 to 30 percent last year, according to Régie.

Nassif Seklawi, Director General of Régie, said that the state's loss from the illicit trade of cigarettes is around $200 million annually. Around 7,000 violation tickets were issued to smugglers. "Illicit trade is threating whole economic sectors," he said.

The main reason behind the increase in smuggling is the rise in the price of cigarettes, according to Seklawi. The government imposed a LL250 tax on imported cigarettes last year.

Last year Régie adopted several procedures that helped in combating smuggling. These measures mainly involved improving the local industry and producing cigarettes that compete in quality with international offerings, and signing agreements to produce international brands locally. The Ministry of Finance has also obliged the importing companies to bear the cost of illicit cigarettes, and its custom fees.

Seklawi proposed several measures to be adopted to fight smuggling. He said that a committee should be established including all security and judicial parties to cooperate towards better investigation and control. He

suggested that several laws and regulations should be updated to fight illicit trade. “The law fines the smuggler, but does not incarcerate him,” he said.
Reported by Rania Ghanem
http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails.aspx?ItemID=6471

خليل افتتح مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة: عدم مواكبة سيدر بالإصلاحات سيزيدنا ديونا سقلاوي: 300 مليار ليرة خسائر بسبب التهريب

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر اليوم، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان "إقتصادك إنت بتحمي"، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت"- بيروت، في حضور وزير الاعلام ملحم الرياشي ممثلا بمستشاره اندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

خليل
وقال وزير المالية: "نبتة التبغ لا تتوقف عن التدفق فتعطي ثم تزيد ثم تمطر في العطاء حتى تدر الكثير من الخير على المشتغلين في رعايتها وعلى المؤسسة المديرة لمسارها نحو السوق وعلى الدولة، ثم تعود إلى المواطن مجددا في دورة وفاء اعتاد عليها المتعلقون بالتبغ".

أضاف: "أتينا من أرض الدخان ومن دخان الأرض التي اختلطت فيها التسميات والروائح بالأرض وبيد العامل وبدمه الذي كان ينثره بين الشتول دفاعا عن أرضه وعن شتلته التي لم ير فيها أقل من حياته".

وتابع: "إن عطاء إدارة حصر التبغ والتنباك ورئيسها والعاملين فيها، يواكب عطاء الأرض وناس الأرض للوطن والدولة، فهي تصون علاقة المزارعين بدولتهم وتوضب تعبهم ضمن علب تبغ من إنتاجنا الوطني وتعيد هذا التعب إليهم على شكل مردود مالي يساهم في صنع حياتهم".

وعن التجارة غير المشروعة، قال: "إنه موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولا إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا".

أضاف: "لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثارا إجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة".

وتابع: "ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلا للآمال وللناس معا، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟".

وأردف: "هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجالا نشاطا مضطردا لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الانسانية من العلوم وأساليب العيش ومحددات الهوية وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحد، فقد طال أيضا الأسلحة والذخائر وسيكون كارثيا في ما إذا تمكن رواده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهددا بالإنقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعية حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر، كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار".

وأكد أن "التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظرا إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية"، لافتا الى أن "خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر".

وأشار إلى أن "التجارة غير المشروعة "تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجراميا ويورط معه كل شركائه في الإنتاج"، مشددا على أن "التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطا تخريبيا وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا على مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاسا للطمع".

وأوضح أن "الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي".

وأبرز أهمية "مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إن على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونية وصولا إلى الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية التي توليها وزارة المال أهمية قصوى واستثنائية من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دوليا وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولا إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها".

وشدد على أن "تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة

القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكل أشكال التهريب والتهرب الضريبي".

وقال: "نحن في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها".

أضاف: "في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأن الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة، والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كل المستويات".

وتابع: "ننتقل بعد أيام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديونا من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئا أساسيا علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة".

وأردف: "ما نلتقي عليه اليوم في هذا المؤتمر هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازنا بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح".

وختم مؤكدا "الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة".

سقلاوي
من جهته، رأى رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أن "اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يظهر بأن الوطن بكل كياناته الاقتصادية مهدد". وقال: "ان التهريب يشكل اليوم تهديدا حقيقيا لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيما في واقعنا الجغرافي. إنه مسألة تهدد الاقتصاد اللبناني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية. اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كل التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عاليا، لأن الدولة أحق بمواردها، والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون".

أضاف: "آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضررا. ان جهد أي جهة يبقى منقوصا ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة لا سيما ان مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محورا منفردا بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإن الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته".

وأشار إلى أن "تهريب المنتجات التبغية عالي الربحية وآمن نسبيا للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكل أي رادع فعلي او جدي"، لافتا إلى أن "الدراسات بينت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهربي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغش في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الاموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أن هؤلاء يؤدون دورا مهما في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة".

وأوضح أن "تقارير إحصائية أظهرت أن معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة الى 30.1 في المئة عام 2017، وأن العالم العربي يتربع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوعة، إذ بلغت خسارته وفق آخر دراسة أجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنويا".

وعرض بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات "الريجي" نتيجة التهريب في الفترة الاخيرة، كاشفا في هذا الإطار أن "قيمة مبيعات الريجي في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017".

وإذ ذكر بأن "الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية"، حذر من أن "الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة". ولفت إلى أن "ما يخسره الاقتصاد الوطني سنويا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهنا 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعا على القطاعات كافة، والخسائر إلى تزايد، بالإضافة الى أن التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالمية، ذلك ان اية زيادة في الأسعار ستكون دافعا لزيادة أعمال التهريب".

وأشار الى أن "الريجي استطاعت في العام 2016، وبمساندة وزير المال ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة"، مثمنا تبني خليل "كل اقتراحات الريجي في هذا الشأن، ومنها القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة، وتعزيز مكانة الصناعة الوطنية من خلال تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة، إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي". ولفت إلى "ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة".

وأوضح أنه "استكمالا لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام ???? خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلم أولوياتها"، آملا أن يساهم المؤتمر في "الخروج بحلول منطقية وعملية تناسب الجميع".

ولفت إلى أن "آفة التهريب خطرة وتعادل عائداتها جزءا كبيرا من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها". وإذ استغرب "العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة"، شدد على أن "شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف"، داعيا إلى "الإفادة من التجارب الدولية والخروج بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كل القطاعات".

وقال: "إقتصادنا نحن من نحميه، واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معا توصيات تؤسس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عملية تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن".

وطرح سقلاوي جملة توصيات "بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، من أبرزها: مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية".

كذلك اقترح "زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة، والتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب، والسعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأمل أن يكون المؤتمر "حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، وأن تكون توصياته خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كل من موقعه"، داعيا إلى "اعتبار يوم 28 آذار من كل سنة يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة".

http://tripoliscope.com/news/1-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/395882-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD_%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A9-_%D8%B9%D8%AF%D9%85_%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%83%D8%A8%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%B1_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA_%D8%B3%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF%D9%86%D8%A7_%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7_%D8%B3%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A-_300_%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1_%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1_%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8

المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة

افتتح وزير المالية علي حسن خليل قبل ظهر أمس، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة تحت عنوان «اقتصادك إنت بتحمي»، الذي تنظمه إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية الريجي في مجمع «سيسايد فرونت» ـ بيروت، بحضور وزير الإعلام ملحم الرياشي ممثلاً بمستشاره أندريه قصاص، ومدراء عامين وشخصيات نيابية وقضائية وأمنية ونقابية وخبراء دوليين ووفود عربية.

وزير المال
بداية، تحدث خليل لافتاً إلى أنّ التجارة غير المشروعة «موضوع فائق الأهمية والأثر على حياة الناس، المنتج منهم والمستهلك والعامل ورب العمل وصولاً إلى التأثير على كل حياة الدولة، وهناك حاجة ماسة لتنقية الاقتصاد اللبناني من هذا النشاط المؤذي حتى نحميه بأنفسنا».

أضاف: «لقد ألحقت التجارة غير المشروعة خسائر كبيرة باقتصاديات العالم وتركت آثاراً اجتماعية وصحية ونفسية وبيئية خطرة، إذ تطال مع الوقت قطاعات لم تكن تطالها في السابق، ترتفع خطورة ذلك مع مرور الوقت وتوسع قدرة التجار على ولوج السوق غير المشروعة».

وتابع: «ليس من الغريب ولكنه مؤلم أن يطال التزوير والمتاجرة بالمزور قطاع الصحة فيصبح الدواء الحامل آمال الناس بالشفاء، قاتلاً للآمال وللناس معاً، فإلى أين ستصل البشرية في ما لو سادت هذه التجارة وخرجت عن قدرتنا على الضبط؟».

وأشار إلى «أنّ هذه القنوات التجارية غير المشروعة أصبحت مجالاً لنشاط مضطرد لعصابات الإجرام المنظم للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات البشرية الثقافية التي تتضمن كل موروث الإنسانية من العلوم وأساليب العيش ومحدّدات الهوية وأصول الناس والمجتمعات. ولم يقف هذا النشاط عند هذا الحدّ، فقد طال أيضاً الأسلحة والذخائر وسيكون كارثياً في ما إذا تمكن رواده من تناقل أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة الفتاكة على نطاق واسع. كذلك طال النشاط غير الشرعي الحيوانات ومنها ما بات مهدداً بالانقراض، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة والمتاجرة بأملاك الناس ومن خلال الهجرة غير الشرعية حتى وصل الأمر إلى الاتجار بالبشر، كما كان يحصل في العصور الغابرة التي يخجل الإنسان اليوم بممارساتها المخزية في هذا الإطار».

وأكد أنّ «التهديد الذي تشكله التجارة غير المشروعة اتسع حتى بات يطال مئات الملايين من البشر اليوم، وهو نشاط قاتل بكل ما للكلمة من معنى نظراً إلى أنه يطال الصحة والسلاح وجودة المنتجات الغذائية»، لافتاً إلى أنّ «خطر هذه التجارة على حياة الناس يفوق خطر معظم الحروب إذا اعتمد معيار المعرضين لهذا الخطر».

وأشار إلى أنّ «التجارة غير المشروعة «تطال كذلك فرص الناس في العمل فتزيد من منسوب البطالة وتودي بضمانات العاملين فيها الذين لا يملكون المطالبة بحقوقهم من رب عمل غير شرعي بل ينشط إجرامياً ويورط معه كلّ شركائه في الإنتاج»، مشدداً على أنّ «التجارة غير المشروعة تشكل بكل واقعية نشاطاً تخريبياً وتؤدي إلى تراجع العائدات الضريبية للدولة وبالتالي إلى إيذاء ماليتها والتأثير سلبا على مردود التقديمات الاجتماعية المعتمدة منها، ولا يشكل الربح الفردي من خلال تلك التجارة إلا انعكاساً للطمع».

وأوضح أنّ «الاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كلّ أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي».

وأبرز أهمية «مواكبة التطور في مكافحة التجارة غير الشرعية بتطوير جهود المكافحة لها على كل المستويات، إن على المستوى الإلكتروني من خلال اعتماد الداتا الإلكترونية وصولاً إلى الدمج الكامل للمعلوماتية الجمركية التي توليها وزارة المال أهمية قصوى واستثنائية من خلال سلسلة تدابير لضبط عملية التهريب، أو من خلال اتفاقات التعاون مع الخارج لتعزيز الضوابط المعتمدة دولياً وتعزيز التعاون الجمركي والأمني وصولاً إلى مشاركة المواطنين أنفسهم في دعم هذه الجهود من خلال عدم التعامل بالمواد المهربة بل رفضها والتبليغ عنها وعن الناشطين فيها».

وشدّد على أنّ «تأثير التهريب والتجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني وإعادة الانتظام إلى المالية العامة من خلال سد الفجوة القائمة في الإيرادات الضريبية والذي لا يحصل إلا بضبط حقيقي ومسؤول وبآليات متطورة لكلّ أشكال التهريب والتهرب الضريبي».

ولفت إلى أننا «في واقع مالي مأزوم يفترض بنا على مستوى الدولة إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كلّ مستوياته لكي يستقيم وضع اقتصادنا وماليتنا ونعيد الثقة إلى الدولة ومؤسساتها».

إقرار الموازنة رسالة إيجابية

أضاف: «في هذا السياق، نشهد على تأكيد إعادة الانتظام للمالية العامة من خلال إقرار الموازنة العامة الجديدة لعام 2018 والتي تشكل اليوم رسالة إيجابية لكل الناس على مستوى الداخل والخارج بأنّ الحياة انتظمت على المستوى المالي الحكومي من خلال هذه الموازنة، والتي حاولنا قدر الإمكان واستطعنا أنْ نجعلها موازنة متوازنة على صعيد إعادة ضبط العجز من خلال تخفيف النفقات وزيادة الواردات وإقرار جملة من الإجراءات الإصلاحية الضرورية ولكنها غير كافية والتي وضعت على السكة من أجل أن تتطور وتتحول في السنوات المقبلة إلى مسار عمل تعتمده الحكومات في عملها على كلّ المستويات».

وتابع: «ننتقل بعد أيام قليلة على مستوى الدولة إلى باريس لحضور مؤتمر سيدر لدعم الاستثمارات في لبنان والذي نواكبه بكل إيجابية ومسؤولية وواقعية لنجعل منه محطة ننتقل منها نحو واقع أفضل، لا محطة تغيب عن مواكبتها الإصلاحات فتزيدنا أعباء وديوناً من دون أن نخرج من المسار المظلم الذي نعيش فيه على مستوى المديونية العامة. هذه المديونية أصبحت تشكل عبئاً أساسياً علينا يفرض إعادة النظر من خلال هيكلة الدين العام وإدارته بالطريقة الصحيحة والموجهة لنصبح في مسار المعالجة الحقيقية لواقع ماليتنا العامة».

«سيدر» أساسي في مسار إعادة الانتظام

واعتبر أنّ المؤتمر «هو جزء أساسي من مسار إعادة الانتظام هذه من خلال ضبط التهريب والتجارة غير المشروعة التي سترفد الخزينة بالتأكيد بموارد إضافية، بما يخفف العجز ويكبر حجم اقتصادنا الوطني وناتجنا القومي حتى يصبح ديننا العام متوازناً بنسبته مع تطور الناتج المحلي من جهة بما يخفف من عجز الموازنة العامة ويدخلنا في المسار الصحيح».

وختم مؤكداً «الالتزام كوزارة وكحكومة، بجعل توصياته ورقة عمل في المرحلة المقبلة لمواجهة هذه الآفة».

سقلاوي

من جهته، رأى مدير عام «الريجي» ناصيف سقلاوي أنّ «اجتماع مختلف المؤسسات والقطاعات في هذا المؤتمر يظهر أنّ الوطن بكلّ كياناته الاقتصادية مهدّد».

ولفت إلى «أنّ التهريب يشكل اليوم تهديداً حقيقياً لأمن الدول واستقرارها الاقتصادي في ظل الحدود المفتوحة، لا سيما في واقعنا الجغرافي»، معتبراً أنه «مسألة تهدد الاقتصاد اللبناني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حماية». وقال: «اقتصادنا نحن من يحميه، وعلينا نحن تقع مسؤولية حمايته من كلّ التهديدات وأبرزها التجارة غير المشروعة، ومسؤولية الحفاظ على موارد الخزينة وعائداتها، ومضافرة الجهود ورفع الصوت عالياً، لأنّ الدولة أحقّ بمواردها،

والوطن أحق بمداخيله واللبنانيون أحق بكل قرش يسلبه منهم المهربون والمقرصنون والمزورون».

أضاف: «آفة التهريب تنخر كل القطاعات وليس قطاع التبغ دون سواه، فالقطاع الخاص، يعاني كما القطاع العام، والقطاع الصناعي يعتبر الأكثر تضرراً. إن جهد أي جهة يبقى منقوصاً ما لم يصب ضمن رؤية وطنية جامعة وشاملة، لا سيما أنّ مكافحة تهريب المنتجات التبغية ليست محوراً منفرداً بل تتقاطع وتتشابك مع إشكالية التهريب بشكل عام، وبالتالي فإنّ الجميع معني ومطالب بمكافحته من موقعه ومن مسؤوليته».

وأشار إلى أنّ «تهريب المنتجات التبغية عالي الربحية وآمن نسبياً للمهربين فما يترافق معه من عقوبات لا يشكل أي رادع فعلي أو جدي»، لافتاً إلى أنّ «الدراسات بينت العلاقة بين تهريب التبغ والجرائم الأخرى مثل مشاركة مهربي التبغ في أعمال غير مشروعة كالغشّ في المنتجات ونقل البضائع والاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر، وأظهرت أنّ هؤلاء يؤدون دوراً مهماً في تسهيل حركة التبادل ونقل الأموال والعائدات نيابة عن مجموعات الجريمة المنظمة».

وأوضح أنّ «تقارير إحصائية أظهرت أن معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1 في المئة إلى 30.1 في المئة عام 2017، وأنّ العالم العربي يتربع على رأس لائحة ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوعة، إذ بلغت خسارته وفق آخر دراسة أجريت نحو 739 مليار دولار أميركي بين عامي 2003 و2012، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً».

تراجع مبيعات «الريجي»

وعرض بعض الأرقام المتعلقة بتراجع مبيعات «الريجي» نتيجة التهريب في الفترة الأخيرة، كاشفاً في هذا الإطار أنّ «قيمة مبيعات الريجي في تراجع منذ العام 2012، إذ انخفضت من مليار دولار عامذاك إلى 564 مليون دولار عام 2017».

وإذ ذكر بأنّ «الريجي خامس مصدر لدعم الخزينة اللبنانية»، حذر من أنّ «الضرر اللاحق بقطاع التبغ جراء التهريب سينعكس لا محالة على عائدات الدولة». ولفت إلى أنّ «ما يخسره الاقتصاد الوطني سنويا بسبب أعمال التهريب والاتجار غير المشروع في قطاع التبغ فقط، يبلغ راهناً 300 مليار ليرة والخسارة الفعلية أكبر بكثير من الأرقام وتنطبق طبعاً على القطاعات كافة، والخسائر إلى تزايد، بالإضافة إلى أنّ التهريب يحرم الخزينة عائدات مفترضة نتيجة عدم القدرة على رفع الأسعار بما يتناسب مع أسعار التبغ العالمية، ذلك أن أية زيادة في الأسعار ستكون دافعاً لزيادة أعمال التهريب».

وأشار إلى أنّ «الريجي استطاعت في العام 2016، وبمساندة وزير المال ودعمه، وبالإمكانات المتاحة، تحقيق بعض النجاح في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة»، مثمنا تبني خليل «كل اقتراحات الريجي في هذا الشأن، ومنها القرار الجريء الذي يقضي بتحميل الشركات المستوردة ثمن البضائع المهربة ورسومها الجمركية والارباح الفائتة على الخزينة، وتعزيز مكانة الصناعة الوطنية من خلال تنفيذ مخطط شامل لتطوير الصناعة الوطنية وإنتاج أصناف تنافس تلك المهربة، إضافة الى توقيع اتفاقيات تصنيع أصناف عالمية في معامل الريجي». ولفت إلى «ضبط استقرار الأسعار في السوق خاصة عند رفع الضريبة».

خطة للتنمية المستدامة

وأوضح أنه «استكمالاً لهذه الجهود، وضعت الريجي في العام 2016 خطة للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المساهمين في أعمالها، فحلت ضرورة مكافحة التجارة غير المشروعة في أعلى سلم أولوياتها»، آملا أن يساهم المؤتمر في «الخروج بحلول منطقية وعملية تناسب الجميع».

ولفت إلى أنّ «آفة التهريب خطرة وتعادل عائداتها جزءاً كبيراً من عائدات الثروة النفطية الموعودة وبالإمكان وضع اليد عليها». وإذ استغرب «العجز والاستسلام أمام معابر مفتوحة»، شدّد على أنّ «شبكات التزوير في معظمها معروفة وكاملة الأوصاف»، داعياً إلى «الإفادة من التجارب الدولية والخروج بمقاربة متكاملة لمكافحة التجارة غير المشروعة تصب في مصلحة كل القطاعات».

وقال: «اقتصادنا نحن من نحميه، واليد الواحدة لا تصفق منفردة، فلنضع معاً توصيات تؤسس لخطة واضحة ومشتركة لمكافحة التجارة غير الشرعية وليخرج مؤتمرنا بإجراءات عملية تحمي قطاعاتنا، وتحمي الدولة والخزينة والمواطن».

وطرح سقلاوي جملة توصيات «بمثابة خطة خمسية للأعوام المقبلة، من أبرزها: مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية التي ستنتج عن المؤتمر، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولا إلى العقوبات الجزائية».

كذلك اقترح «زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة، والتأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب، والسعي مع الدول المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان».

وأمل أن يكون المؤتمر «حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب، وأن تكون توصياته خطوة جدية في سبيل رسم خريطة طريق تسمح بمواجهة اشكالية التهريب في لبنان والتصدي لها كل من موقعه»، داعيا إلى «اعتبار يوم 28 آذار من كل سنة يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة».
http://www.sawtalfarah.com/news/view/local_news/0/138504

مؤتمر مكافحة التجارة غير المشروعة أوصى بتحديث القوانين وتسريع الأحكام وتشديدها وتعزيز تعاون الأجهزة

وطنية - أعلن المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في مجمع "سيسايد فرونت" - بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا على اعتبار 28 آذار "يوما وطنيا لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعا ملموسا على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصى المشاركون من النيابة العامة وقوى الأمن الداخلي ووزارة الاقتصاد ومديرية الجمارك، فضلا عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، ب"السعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية الى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الاحكام القضائية وصولا الى العقوبات الجزائية، وبتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشباك الموحد لتبسيط الاجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الاجراءات الجمركية وتقليص زمن الافراج عن البضائع".

وشددوا على ضرورة "الاسراع في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم، وعلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولا الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة"، مؤكدين وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفق المشاركون على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود، وخصوصا في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

وأكد المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني، وزيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشددوا على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم، أهمها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال، وتدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالبوا ب"تمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعرا ونوعية، ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

الجلسة الختامية
وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، مدير المالية العام الدكتور آلان بيفاني، المديرة العامة لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل.

جابر
ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيرا ماليا كبيرا على مؤسسة مهمة تؤمن دخلا كبيرا للخزينة اللبنانية"، مشيرا إلى أن "هذه الآفة تسير يدا بيد مع الفساد". وقال: "قانون الجمارك اللبناني جيد ولكن هل نطبقه؟ فالمجلس شرع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذية".

أضاف: "ثمة الكثير من القوانين التي أقرها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".

وإذ ذكر بأن المجلس "أقر عام 2015 قانونا مهما جدا هو قانون مكافحة تبييض الأموال يساعد فعلا في مكافحة الفساد"، رأى أن هذا القانون "يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جدا في يد القضاء". وشدد على وجوب أن يكون "ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات المعنية كلها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيرا إلى أن هذا التهريب "لم يعد يحصل بكميات صغيرة إنما بشاحنات".

وقال: "هذا الموضوع يجب أن يكون أولوية مطلقة، وأن يتحرك القضاء ويكون أكثر حزما، إذ ثمة قانون فاعل جدا. ان القانون يضع مسؤولية الإبلاغ على عاتق القيمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدققي الحسابات وعلى الكتاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال

تستطيع أن ترفع السرية المصرفية عن أي حساب مشكوك فيه. وإذا حاسبنا اليوم مسؤولا لأنه لا يطبق القانون أو لأنه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معينة".

أضاف: "إننا عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم. ونأمل أن نستفيد من هذه الفرصة ونبدأ بمعالجة الأمور بجدية وبطريقة مختلفة عما فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد".

بارود
بدوره، شدد بارود على "خطورة إقرار قوانين وعدم تطبيقها". وقال: "المطلوب أن نحمي السلعة القانونية، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنما من باب أن ثمة قوانين يجب أن تطبق ولأن التهريب هو جرم جزائي".

وأوضح أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام"، لافتا الى أن "العدد الكبير من المعابر غير الشرعية ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة". وأكد أن "القوة الحدودية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعية التي يجري معظم التهريب عبرها"، مشيرا إلى أن "هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة"، مشددا على أن "معظم المهربين يتمتعون بحمايات مختلفة".

وقال: "إن الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود، والمعابر غير الشرعية وأحيانا الحمايات لبعض المهربين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب تشكل أهم المعوقات في هذا المجال".

ورأى أن "عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدن جدا نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تاليا تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية".

واقترح "استحداث ما يشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصة لتبادل المعلومات، توخيا لفاعلية أكبر في قمع التهريب"، مؤكدا ضرورة "تشديد العقوبة على التهريب لأن الجنحة لا تكفي وخصوصا في حال التكرار".

بيفاني
أما مدير المالية العام فأوضح أن "التهريب يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة مثل: رسوم جمركية ورسوم استهلاك وضريبة على القيمة المضافة، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

ولفت إلى أن "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسسات التي تهرب، علما أن هذه المؤسسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول "مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفي ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

عباس
وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وعن تطوير الاجراءات المتخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنه "تم تشكيل لجنة بهدف تبسيط الاجراءات في المرفأ، وقد توصلت الى تطوير آلية العمل على المعابر الحدودية، فتم اعتماد اجراءات موحدة وموثقة، وتبسيط الإجراءات عبر ازالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافية عبر خفض امكان التدخل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعلية بناء على تحليل المخاطر وحسن ادارة الموارد".

وفي مسألة محاربة التقليد "تم التعاون مع جهات رسمية وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد ولا سيما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية - لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الاسواق".

الجميل
وتحدث الجميل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظا أنه "يؤدي إلى خلق طبقات مستفيدة تشكل مافيات تسبب تأثيرا سلبيا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يحقق منافع فئة فاسدة".

ورأى أن مكافحة التهريب "تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيدا من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل. وفي المحصلة فإن زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز والدين العام".

وشدد على ضرورة "ضبط المرافىء والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونيا والكشف على البضائع (RFID)".
/http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/336281

وكالة أخبار اليوم

المؤتمر الوطنـي الأول لمكافحة التجارة غيـر المشـروعة
جابر: التهريب أصبح في شاحنات وعلى القضاء التحرّك بحزم

المركزية- اعتبر المشاركون في المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة الذي نظمته إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" في مجمّع "سيسايد فرونت"- بيروت، أن المؤتمر يهدف إلى "وضع حجر أساس لإطلاق مبادرة جامعة من كل الجهات المعنية بموضوع مكافحة التهريب"، واتفقوا "على اعتبار الثامن والعشرين من آذار يوماً وطنياً لمكافحة التجارة غير المشروعة واعتماد لجنة لمكافحة التهريب تمثل الجهات المذكورة للسعي الى تحويل التوصيات واقعاً ملموساً على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وأوصوا النيابة العامة، وقوى الأمن الداخلي، ووزارة الاقتصاد، ومديرية الجمارك، فضلاً عن إدارة حصر التبغ والتنباك وجمعية الصناعيين، "بالسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية إلى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً الى العقوبات الجزائية"، و"بتفعيل دور الجهات المعنية بضبط الحدود لمنع التهريب وتعزيز قدراتها لمراقبة المعابر غير الشرعية". ودعوا إلى "ربط الداتا ما بين الأجهزة المعنية بمكافحة التهريب عبر تكنولوجيات حديثة واعتماد الشبّاك الموحّد لتبسيط الإجراءات في المعابر الحدودية الشرعية، وتبسيط الإجراءات الجمركية وتقليص زمن الإفراج عن البضائع".

وشدّدَ المشاركون على ضرورة "السرعة في إصدار الأحكام القضائية لإرغام المخالفين على إنهاء قضاياهم ودفع الغرامات التي فرضت عليهم"، وعلى أهمية "تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً الى تشكيل لجنة مشتركة مع الأجهزة المختفلة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة". ورأوا وجوب "تعزيز الشراكة والتعاون المستمر بين الوكالات المحلية والدولية والممثلين الشرعيين لصناعة المنتجات التبغية".

ودعوا إلى "التأسيس لقاعدة بيانات وطنية مشتركة لتبادل المعلومات من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة وتنفيذ نظام متطور للتتبع والتعقب".

وفي مجال السياسات الضريبية، اتفقوا على "السعي مع الدول الشقيقة المجاورة الى مواءمة سياسات توحيد الأسعار ومعدلات الضرائب لضبط اختلال التوازن في أسعار السجائر عبر الحدود وخصوصاً في ظل تدني اسعار المنتجات التبغية في بعض الدول المجاورة عن أسعارها في لبنان".

ورأى المشاركون وجوب "توعية المواطنين على مخاطر البضائع المهربة واثرها السلبي على صحتهم وعلى الاقتصاد اللبناني"، و"زيادة الوعي عند المستهلك من خلال حملات التوعية ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتجارة التبغ غير المشروعة".

وشدّدوا على أهمية "تطوير الموارد البشرية ومواصلة تفعيل اداء الموظفين من خلال دورات تدريبية تهدف الى بناء قدراتهم ،أهمّها عقد دورات تنظمها شركات استشارية متخصصة في هذا المجال"، و"تدريب الموظفين الميدانيين لمكافحة التهريب".

وطالبوا "بتمكين الصناعة اللبنانية من إنتاج سلع متنوعة تتمتع بجودة ومواصفات عالية وتخفيض كلفة إنتاجها لتنافس السلع المهربة سعراً ونوعيةً،ووضع برنامج تحفيزي لتطوير القطاع الصناعي وحمايته ضمن الإتفاقات المعقودة".

الجلسة الختامية: وكانت حلقة الحوار الأخيرة من المؤتمر التي أدارتها أدارتها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، حملت عنوان "مكافحة التهريب بين الحد من العرض والطلب"، وشارك فيها النائب ياسين جابر، ووزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود ومدير المالية العام ألان بيفاني، والمديرة العام لوزارة الإقتصاد والتجارة عليا عباس، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميّل.

جابر: ولاحظ جابر أن للتهريب "تأثيراً مالياً كبير على مؤسسة مهمة تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة اللبنانيّة"، مشيراً إلى أن "هذه الآفة تسير يداً بيد مع الفساد". واعتبر أن قانون الجمارك اللبناني "جيّد ولكن هل نطبّقه؟ فالمجلس شرّع ولكن التطبيق يحتاج إلى أدوات تنفيذيّة".

وقال جابر إن "ثمة الكثير من القوانين التي أقرّها المجلس النيابي تنام في الدرج ولا يتم تطبيقها، مما حدا برئيس مجلس النواب نبيه بري إلى تأليف لجنة متابعة تنفيذ القوانين".

وإذ ذكّر بأن المجلس أقرّ عام 2015 "قانوناً مهماً جداً هو قانون مكافحة تبييض الأموال (...) يساعد فعلاً في مكافحة الفساد"، اعتبر أن هذا القانون "يمكن أن يكون اليوم أداة مهمة جداً في يد القضاء". وشدّدَ على وجوب "أن يكون ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنيّة والجهات المعنية كلّها لضبط الحدود ومكافحة التهريب"، مشيراً إلى أنّ هذا التهريب "لم يعد يحصل بكمّيات صغيرة إنّما بشاحنات". وأضاف: "يجب أن يكون هذا الموضوع أولويّة مطلقة، وأن يتحرّك القضاء ويكون أكثر حزماً، إذ ثمة قانون فاعل جداً". وأشار إلى أن القانون "يضع مسؤوليّة الإبلاغ على عاتق القيّمين على الجهاز المصرفي وعلى المحامين ومدقّقي الحسابات وعلى الكتّاب العدل. والهيئة الخاصة لمكافحة تبييض الأموال تستطيع أن ترفع السريّة المصرفيّة عن أيّ حساب مشكوك فيه". وقال: "إذا حاسبنا اليوم مسؤولاً لأنه لا يطبّق القانون أو لأنّه يسيء استخدام وظيفته، تخرب الدنيا إذا كان من مجتمع أو طائفة معيّنة".

وتابع: نحن عند مفترق طرق مهم، فنحن في مأزق مالي في لبنان، والدولة في سباق وعلينا أن نعتمد سياسة الاعتراف بالمشكلة والسعي إلى المعالجة، ويمكن أن يكون مؤتمر سيدر فرصة لها، وأن يشكّل بداية مسار يختلف عن المسار الذي نسير فيه حتى اليوم، ونأمل في أن نستفيد من هذه الفرصة وأن نبدأ في معالجة الأمور بجديّة وبطريقة مختلفة عمّا فعلنا حتى اليوم ومن أهمها التهريب والتجارة غير المشروعة والفساد الذي ينخر البلد.

بارود: ثم تحدث بارود فشدّدَ بدوره على "خطورة إقرار قوانين وعدم نطبيقها". وقال "المطلوب أن نحمي السلعة القانونيّة، ليس من باب الاحتكار الذي لدى الريجي، إنّما من باب أنّ ثمة قوانين يجب أن تطبّق ولأنّ التهريب هو جرم جزائي". وأوضح أن "التجارة غير المشروعة شكل من أشكال الفساد الموجود في القطاع الخاص والقطاع العام". ولاحظ أن "العدد الكبير من المعابر غير الشرعيّة" ساهم في مفاقمة مشكلة التجارة غير المشروعة. وأكد أن "القوّة الحدوديّة المشتركة" المؤلّفة من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام حاولت ضبط حركة المعابر غير الشرعيّة التي يجري معظم التهريب عبرها، لافتاً إلى أن هذا التهريب بات يتم بشاحنات بوقاحة كبيرة". وأكّد أن "معظم المهرّبين يتمتّعون بحمايات مختلفة". وقال إنّ "الإطار القانوني لمكافحة التهريب قائم وموجود"، لكنه رأى أن "المعابر غير الشرعيّة وأحياناً الحمايات لبعض المهرّبين والنقص الحاد في عديد الأجهزة المولجة ضبط التهريب" تشكّل أهم المعوقات في هذا المجال.

واعتبر بارود أنّ "عديد مصلحة المكافحة في الريجي متدنٍّ جداً نسبة للمهام المطلوبة منه، ويجب تالياً تحديد الكادر البشري الذي يستطيع تلبية المهام المطلوبة منهم بكفاية وفاعلية". واقترح "استحداث ما يُشبه غرفة عمليات مشتركة بين الريجي والجمارك ووزارة الاقتصاد وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، أو على الأقل وسيلة أو أداة أو منصّة لتبادل المعلومات، توخياً لفاعلية أكبر في قمع التهريب". ورأى ضرورة "تشديد العقوبة على التهريب لأنّ الجنحة لا تكفي وخصوصاً في حال التكرار".

بيفاني: أما بيفاني فرأى أن التهريب "يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد من البضائع المهربة: مثل رسوم جمركية، ورسوم استهلاك، وضريبة على القيمة المضافة"، ويؤدي إلى "انخفاض سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية بهدف شراء البضائع من الخارج وتهريبها إلى الداخل، وإلى الإضرار بالصناعة والمنتجات الوطنية الخاضعة للحماية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية دون دفع أية رسوم مما يجعل أسعارها متدنية أمام المستهلك المحلي الذي يتجنب شراء المنتجات المحلية. وكذلك انخفاض الإنتاج المحلي".

ولفت إلى أنّ "المؤسسات الناجحة ملزمة بالتنافس مع المؤسّسات التي تُهرّب علماً أنّ هذه المؤسّسات النزيهة غير قادرة على التنافس ضمن هذه الأوضاع مما يضرب القدرة التنافسية في الاقتصاد اللبناني".

وتناول بيفاني "مبادرات الدولة اللبنانية لمكافحة التهريب وهي تقوم على أربع وسائل هي ضرائب ورسوم معتدلة، وجهاز كفيّ ونزيه، وتشريعات واضحة وإجراءات شفافة، وعقوبات شديدة".

عباس: وتناولت المديرة العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة علياء عباس مسألة الآثار السلبية للتهريب، ومنها تلك التي تطال المستهلك، لجهة "عدم التأكد من مطابقة السلع للمواصفات بسبب عدم امكان فحصها والتعامل معها كونها تعبر الى الداخل اللبناني عبر المعابر غير الشرعية".

وعن تطوير الاجراءات المتّخذة في مرفأ بيروت لمكافحة التهريب والتقليد، أشارت إلى أنّه "تم تشكيل لجنة بهدف تبسيط الاجراءات في المرفأ، وقد توصّلت الى تطوير آليّة العمل على المعابر الحدودية، فتمّ اعتماد اجراءات موحّدة وموثّقة، وتبسيط الإجراءات عبر ازالة الخطوات غير الضرورية ودمج خطوات، وتسريع المعاملات عبر رفع عدد المعاملات المنجزة في اليوم الواحد، وإنجاز المعاملات بشفافيّة عبر خفض امكان التدخّل في سير العمل والتأثير على نتيجة الكشف، وإنجاز المعاملات بفاعليّة بناءً على تحليل المخاطر وحسن ادارة الموارد".

وفي مسألة محاربة التقليد "تمّ التعاون مع جهات رسميّة وخاصة لمحاربة التزوير والتقليد ولاسيّما لجهة التنسيق مع إدارة الجمارك، وتوقيع اتفاقية تعاون مع جمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية – لبنان BPG بهدف تدريب المراقبين في وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية حول التقليد والغش في المنتجات، والمساعدة في الكشف والتعرف على المنتجات المقلدة في الاسواق".

الجميّل: وتحدث الجميّل عن تأثير التهريب على الفرد والمجتمع والاقتصاد، ملاحظاً أنه "يؤدّي إلى خلق طبقات مستفيدة تُشكّل مافيات تُسبّب تسبب تأثيراً سلبياً على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب ويجنون من ورائها الأموال الطائلة، يقومون بغسل هذه الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال، إنما يكون هدفهم توظيف هذه الأموال وإعادة تدويرها بما يتعارض مع القوانين والقواعد الاقتصادية والاتفاقات الدولية، ولو على حساب التنظيم الاقتصادي للمجتمع عامة وبما يُحقّق منافع فئة فاسدة".

ورأى الجميّل أن مكافحة التهريب "تسمح بزيادة مداخيل الدولة من دون مزيد من الضرائب، وهذا الأمر يعني مزيد من الخدمات للمواطنين من سكن، وطبابة وتعليم ونقل؛ وفي المحصّلة فإنّ زيادة دخل الدولة يعني تخفيض العجز و الدين العام". وشدد على ضرورة "ضبط المرافئ والمعابر بواسطة الجمارك، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عمليات رصد السلع إلكترونياً والكشف على البضائع ((RFID.

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/20708/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%80%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D9%80%D9%80%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%80%D8%B1